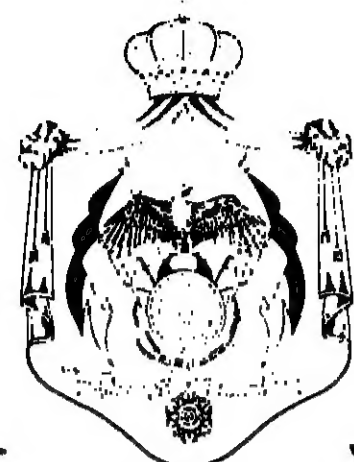
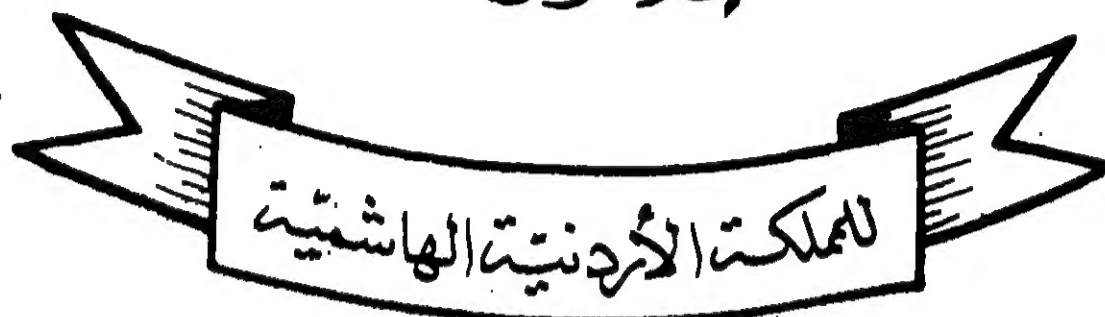


٢٧٣٩٩  
١



الأميرة الرسمية



عمان: الثلاثاء ١٢ صفر سنة ١٤٢١ هـ، الموافق ١٦ أيار سنة ٢٠٠٠ م.

العدد : ٤٤٣١

الأميرة الرسمية

مكتبة جامعة دمشق  
رقم المكتبة ٤٤٣١  
تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٦



# الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٤٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٦

رقم الصفحة	الموضوع
١٩٠٠	- دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية
١٩٠١	- نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠ - نظام معدل لنظام الأشغال الحكومية
١٩٠٤	- نظام رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٠ - نظام مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير
١٩١١	- نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٠ - نظام المكافأة والتعويض للعاملين في جامعة البلقاء التطبيقية
١٩١٧	- نظام رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٠ - نظام معدل لنظام حوافز الأطباء والصيادلة
١٩١٩	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين بشأن تشجيع وحماية الاستثمار
١٩٣٠	- الاتفاقية الثنائية للربط الكهربائي بين شبكتي كهرباء المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
١٩٦٦	- تعليمات معدلة لتعليمات المواصفات الواجب توفرها في صهاريج نقل المواد السائلة والسائبة
١٩٦٦	- قرار رقم (٣/٦) لسنة ٢٠٠٠ - قرار معدل لقرار تنظيم صناعة الأعلاف والاتجار بها

١٩٦٦

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور  
نصدر اراءتنا بما هو آت :-

عبد الله الثاني ابن الحسين

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم السبت  
الواقع في ٢٠٠٠/٥/٢٠ من أجل إقرار الامور التالية:

- ١- مشروع قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥
- ٢- مشروع قانون التحكيم لسنة ١٩٩٧
- ٣- مشروع قانون منع الاحتكار لسنة ١٩٩٨
- ٤- مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٩٩
- ٥- مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع لسنة ١٩٩٩
- ٦- مشروع قانون الغاء قانون مؤسسة عاليه (الخطوط الجوية الملكية الاردنية) لسنة ١٩٩٩
- ٧- مشروع قانون التخاصية لسنة ٢٠٠٠
- ٨- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ٢٠٠٠
- ٩- مشروع قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٠٠
- ١٠- مشروع قانون حماية الاصناف النباتية لسنة ٢٠٠٠
- ١١- مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ٢٠٠٠
- ١٢- مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ٢٠٠٠
- ١٣- مشروع قانون معدل لقانون سلطة وادي الاردن لسنة ٢٠٠٠
- ١٤- مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٠
- ١٥- تقارير اللجان الدائمة والخاصة حول الامور المحالة اليها في الدورة العادية.

٢٠٠٠/٥/١١

رئيس الوزراء  
عبد الرؤوف الروابدة

وزير الداخلية  
نايف القاضي

محرم الحرام



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين (١١٤) و (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠

نظام معدل لنظام الأشغال الحكومية

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الأشغال الحكومية لسنة ٢٠٠٠ ) ويقرأ مع النظام رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص البند (٤) من الفقرة (د) من المادة (٢٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٤-اولاً :- أ- بقرار من اللجنة المؤلفة وفق احكام الفقرة (ب) من هذا البند على ان تخضع قراراتها لتصديق رئيس الوزراء وذلك اذا تجاوزت نسبة او قيمة الاعمال المنجزة نتيجة للاعمال الاضافية والزيادة في الكميات اثناء التنفيذ صلاحية الوزير المختص المنصوص عليها في البند (٣) من هذه الفقرة .

ب- تؤلف لجنة برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

• وزير المالية

• وزير العدل

• الوزير المختص

• مدير عام دائرة العطاءات الحكومية .

ثانياً :- أ- تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيسها من بينهم وتتخذ قراراتها بالاجماع او باكثرية ثلاثة من اعضائها الحاضرين على الاقل ، واذا لم تتوافر هذه الاكثرية فيرفع الوزير الامر الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

ب- يسمي الوزير احد موظفي دائرة العطاءات الحكومية امين سر لهذه اللجنة .

محفوظ

ثالثا :- تكون دائرة العطاءات الحكومية هي الدائرة المختصة في متابعة تنفيذ قرارات اللجنة .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠٠/٣/٢٨

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء أيمن المجالي	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة
وزير الداخلية نليف القاضي	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الخارجية عبد الإله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق عريشان
وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير العمل عبد الغايز	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتنو
وزير الشباب والرياضة ووزير المياه والري بالوكالة سعيد شلم	وزير التنمية الاجتماعية ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد جمعه الوحش	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	
وزير الصناعة والتجارة ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور محمد الحلايقة	وزير النقل المهندس عيسى أيوب	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طوقان	
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الثقافة ووزير الإعلام صالح قلاب	وزير العدل خلف مساعده	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادتين (١١٤) و(١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٠  
نظام مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير  
صادر بمقتضى المادتين (١١٤) و(١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير  
لسنة ٢٠٠٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القوات المسلحة : القوات المسلحة الاردنية .

المركز : مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير .

الهيئة : هيئة توجيه المركز .

الرئيس : رئيس الهيئة .

المدير : مدير عام المركز .

المشروع الفني : أي مشروع يقوم به المركز من أجل تصميم أو تطوير نموذج  
أو جهاز أو هيكل مهما كانت طبيعته أو الغاية من  
استخدامه .

محكمة العدل



## مهام المركز

المادة ٣-١ - ينشأ بمقتضى أحكام هذا النظام مركز يسمى (مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير) .

ب - يتولى المركز المهام التالية :-

- ١ - تصميم المعدات والاجهزة الصناعية الدفاعية وغيرها من المعدات والاجهزة وتطويرها .
- ٢ - دراسة الحاجة الى المعدات والاجهزة الصناعية الدفاعية او الصناعية التجارية .
- ٣ - استخدام التقنيات اللازمة لنشاط المركز .
- ٤ - اقامة المشاريع الفنية ذات الجدوى الاقتصادية .
- ٥ - اعداد دراسات فنية للمعدات الخاصة بالمركز او باي جهة اخرى واجراء التجارب عليها .
- ٦ - تسويق منتجات المركز في الاسواق المحلية والعربية والدولية وفقاً للتعليمات التي تضعها الهيئة لهذه الغاية .

## تعيين الهيئة وصلاحياتها

المادة ٤ - يعين بارادة ملكية سامية :-

- أ - الرئيس واعضاء الهيئة .
- ب - ضابط ارتباط للمركز لتسهيل الاتصال بالقيادة العامة للقوات المسلحة والتنسيق معها .

المادة ٥ - تتولى الهيئة الاشراف على المركز وادارته وتنسيق اعماله وتمارس لهذه الغاية الصلاحيات التالية :-

- أ - رسم السياسة العامة للمركز والقرار البرامج والخطط اللازمة لتطويرها .
- ب - الموافقة على اقامة المشاريع الفنية والاشراف على تنفيذها .
- ج - فتح مكاتب للمركز داخل المملكة او خارجها .
- د - اقرار موازنة المركز ومراقبة تنفيذها .
- هـ - تشكيل اللجان المتخصصة اللازمة لعمال المركز .
- و - وضع التعليمات اللازمة لشراء اللوازم وبيعها واهدائها .
- ز - وضع التعليمات اللازمة لتسويق منتجات المركز .
- ح - الموافقة على ايفاد العاملين في المركز في مهام رسمية خارج المملكة او في بعثات علمية للحصول على درجات عليا في مجال اختصاصهم .
- ط - بحث أي امور اخرى تتعلق باعمال المركز وأنشطته .

- المادة ٦-١ - تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس مرة على الاقل كل شهر او كلما دعت الحاجة ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره ثلثا اعضائها على ان يكون الرئيس من بينهم .
- ب - تتخذ الهيئة قراراتها بالاجماع او بالاكثرية المطلقة لعضائها .
- ج - يعين بقرار من الرئيس أمين سر للهيئة يتولى توجيه الدعوة لعقد اجتماعاتها وتدوين محاضرها ومتابعة تنفيذ قراراتها .

المادة ٧ - يتولى المدير الاشراف على الجهاز التنفيذي للمركز وضمان حسن سير العمل فيه .

المادة ٨-١ - يتم تعيين الموظفين في المركز وانهاء خدماتهم وتحديد واجباتهم وحقوقهم بمقتضى التشريعات النافذة في القوات المسلحة .

- ب- استثناء من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة للهيئة تعيين مستشارين او خبراء او موظفين في المركز اذا دعت الحاجة الى ذلك بمقتضى عقود خاصة تتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية .
- ج- مع مراعاة نص البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٥) من هذا النظام للهيئة منح مكافآت وحوافز مالية لأي من العاملين في المركز بمقتضى تعليمات تصدرها لهذه الغاية .

## موازنة المركز

- المادة ٩-أ- يكون للمركز موازنة سنوية مستقلة ضمن موازنة وزارة الدفاع .
- ب- يعد المدير مشروع الموازنة ويرفعه للهيئة لقراره .

- المادة ١٠-أ- يتم الاتفاق من المخصصات المالية المرصودة في موازنة المركز وفقاً للنظام المالي المعمول به في القوات المسلحة .
- ب- يتم نقل او تحويل أي مبالغ من بند الى بند آخر في الموازنة بقرار من الهيئة وفقاً لمتطلبات العمل في المركز، ولا يجوز بأي حال نقل او تحويل أي مبالغ مرصودة للمشاريع الفنية الى بنود أخرى في الموازنة لتغطية مصاريف إدارية في المركز .

- المادة ١١-أ- تتكون الموارد المالية للمركز مما يلي:-

- ١- ما يخص للمركز في موازنة وزارة الدفاع .
- ٢- إيرادات المركز من المشاريع الفنية .
- ٣- المساعدات والهبات والتبرعات التي ترد للمركز .
- ٤- أي عوائد أخرى تحقق للمركز .

- ب- يقتصر استعمال المساعدات والهبات والتبرعات المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة في اغراض البحث والتطوير بما يساعد المركز على تحقيق اهدافه .
- ج- تودع اموال المركز في بنك أو أكثر وفقاً لما تقرره الهيئة .

## المادة ١٢- تدعم القوات المسلحة المركز بما يلي:-

- أ- دفع رواتب العسكريين العاملين في المركز وعلاوات سفرهم ومباوماتهم .
  - ب- توفير متطلبات المركز من الوقود والمحروقات والزيوت .
  - ج- تزويد المركز بالملابس والتجهيزات والاسلحة والمعدات والخدمات اللازمة لأي منها .
  - د- تقديم خدمات التأمين الصحي للعاملين في المركز .
  - هـ- تأمين الاسناد الفني بما في ذلك انقاذ الآليات والاسلحة والاجهزة والمكانات والآلات الدقيقة والعمل على اخلائها وتصليحها وتزويدها .
  - و- تقديم الارزاق بمختلف انواعها .
  - ز- توفير معدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية .
  - ح- توفير فرص التدريب للعاملين في المركز في المدارس والمعاهد والكليات التابعة للقوات المسلحة .
- المادة ١٣- يتمتع المركز بالاعفاءات والتسهيلات المقررة للقوات المسلحة والوزارات والدوائر الحكومية .

## تسويق منتجات المركز وتخصيص ارباحه

- المادة ١٤- للمركز عرض منتجاته للبيع مباشرة او بواسطة أي جهة يتعامل معها لهذه الغاية وله بيعها بأي طريقة تتطلبها مصلحة المركز .

محكمة العدل



المادة ١٥-أ- يتم تخصيص الأرباح المتأتية من نشاط المركز بقرار من الهيئة على النحو التالي:-

- ١- مجالات البحث والتطوير المتعلقة بأنشطة المركز .
  - ٢- منح حوافز للعاملين في المركز بنسبة لا تتجاوز (١٥٪) من الأرباح .
  - ب- يتم رصد المتبقي من الأرباح كاحتياطي لتعزيز الوضع المالي للمركز لاستثماره في أي نشاط يتعلق بمهامه .
- الـسـوازم والأشغال

المادة ١٦-أ- تشكل لجنة عطاءات خاصة بالمركز برئاسة المدير وعضوية كل من :-

- ١- نائب المدير .
- ٢- رئيس دائرة المشاريع الفنية في المركز .
- ٣- أحد موظفي الدائرة المالية في القوات المسلحة لا تقل رتبته عن رائد يسميه رئيس هيئة الأركان لمدة سنتين قابلة للتديد سنة أخرى ، ويجوز له تبديله خلال مدة عضويته .
- ب- يعين المدير من بين موظفي المركز أميناً لسكر اللجنة .

المادة ١٧- باستثناء ما ورد عليه نص في هذا النظام ، يطبق نظام السوازم العسكرية النافذ المفعول ، وتحقيقاً لهذه الغاية يمارس الرئيس صلاحيات رئيس هيئة الأركان المشتركة ويمارس المدير صلاحيات أي مدير بمقتضى ذلك النظام .

المادة ١٨-أ- للهيئة تقديم المساعدات لأي جهة في المملكة ضمن إمكانات المركز .

ب- للمدير أو من يخوله الحق في تقديم الهدايا التذكارية وفق أسس تضعها الهيئة لهذه الغاية .

المادة ١٩- للرئيس الموافقة على صرف بدل ملابس مدنية للعسكريين الذين يعملون في المركز وفقاً للتعليمات التي يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٢٠- للهيئة إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك التعليمات المتعلقة بتنظيم اجتماعات لجنة العطاءات واتخاذ قراراتها .

٢٠٠٠/٤/٢٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الدكتور عبد السلام العبادي	أمن المجالي	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة

وزير المالية	وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة	وزير السياحة والآثار	وزير العمل ووزير الخارجية
الدكتور ميشيل مارنو	نايف القاضي	عقل بلتاجي	عبد الله الخطيب

وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير المياه والري	وزير الزراعة	وزير العمل ووزير التربية والتعليم بالوكالة
المهندس حسني أبو غيدا	الدكتور كامل محادين	المهندس هاشم الشبول	عبد الحازم

وزير النقل	وزير البريد والاتصالات	وزير الشباب والرياضة	وزير التنمية الاجتماعية
المهندس عيسى أيوب	الدكتور عبد الله طوقان	سعيد شقم	الدكتور محمد جمعه الوحش

وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الثقافة	وزير العدل	وزير الصحة
المهندس وائل صبري	صالح قلاب	خلف مساعده	الدكتور مصلح الطراولة

وزير الصناعة والتجارة	وزير التخطيط بالوكالة
الدكتور محمد الحلاقه	



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٠

نظام المكافأة والتعويض للعاملين في جامعة البلقاء التطبيقية  
صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٦) والمادة (٢٧) من قانون الجامعات الاردنية  
رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧ والمادة (١٨) من قانون جامعة البلقاء التطبيقية  
رقم (١٣) لسنة ١٩٩٧

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام المكافأة والتعويض للعاملين في جامعة البلقاء  
التطبيقية لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها ادناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة البلقاء التطبيقية  
العاملون في الجامعة : عضو هيئة التدريس والمحاضر المتفرغ ومساعد  
التدريس او البحث والموظف المعين في وظيفة  
مدرجة في جدول تشكيلات وظائف الجامعة  
الدائمة بمن في ذلك الموظف المعين بعقد او  
براتب شهري مقطوع .

اللجنة الطبية : اللجنة الطبية المعتمدة من الجامعة .  
الخدمة : الخدمة في الجامعة على اساس التفرغ الكامل .

المادة ٣- يستحق أي من العاملين في الجامعة عند تركه الخدمة نهائياً مكافأة عن  
خدمته تحسب على اساس الراتب الذي تقاضاه عن الشهر الاخير من خدمته،  
وفقاً لمايلي :-

- أ- الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي وفقاً لاحكام قانون الضمان  
الاجتماعي الساري المفعول ومنذ شموله باحكامه .
- ب- الراتب الاساسي عن المدة السابقة لتاريخ شموله باحكام قانون الضمان  
الاجتماعي والفترة اللاحقة لاكماله سن التقاعد .

المادة ٤-أ- تدفع المكافأة على النحو التالي :-

- ١- راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الاولى .
- ٢- راتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثانية .
- ٣- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثالثة .
- ٤- راتب ثلاثة اشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة التي تلي الخدمة  
المنصوص عليها في البند (٣) من هذه الفقرة .

ب- تحسب اجزاء السنة من سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة  
الكاملة .

المادة ٥-أ- يحق لأي من العاملين في اثناء خدمته في الجامعة الحصول على نسبة  
من المكافأة التي يستحقها وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس  
العمداء تبين هذه النسبة ومدة الخدمة التي ينبغي عليه قضاؤها في  
الجامعة قبل صرفها له شريطة ان لا تزيد هذه النسبة في حدها الاعلى على  
(٥٠٪) خمسين بالمائة وان لا تقل مدة خدمته في الجامعة عن عشر  
سنوات .

مجلس الجامعة

ب- يصرف رصيده ما يستحقه أي من العاملين من تلك المكافأة عند انتهاء خدمته في الجامعة وذلك بعد تنزيل ما دفع على حساب هذه المكافأة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٦- يفقد أي من العاملين استحقاقه للمكافأة نهائياً في أي من الحالات التالية:-

أ- إذا ادين بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية من محكمة اردنية مختصة لارتكابه جريمة الخيانة العظمى أو أي جريمة جنائية أخرى مخلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو قيامه باعمال التجسس لحساب دولة اجنبية.

ب- إذا حكم عليه بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية من محكمة اردنية مختصة لارتكابه جريمة اختلاس اموال الدولة أو اموال الجامعة أو سرقتها أو التزوير في الوثائق الرسمية.

المادة ٧-أ- إذا أصيب أي من العاملين في أثناء قيامه بعمله أو بسببه بعاهة جسمانية نشأت عن طبيعة عمله مباشرة ودون تقصير منه أو إهمال واعتبرت هذه العاهة بقرار من اللجنة الطبية أنها لا تحول دون استمراره في خدمته في الجامعة فيدفع له تعويض بنسبة مئوية من الراتب الاجمالي الذي تقاضاه عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحق به حسب قرار اللجنة.

ب- وإذا كانت العاهة الجسمانية تحول دون استمرار العامل في الخدمة في الجامعة فيدفع له تعويض على النحو التالي:-

- ١- المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار.
- ٢- راتب الاجازة العادية المستحق له حتى تاريخ الإصابة.

٣- راتب الشهر الذي يلي تاريخ الإصابة.

٤- مقدار مكافأة نهاية الخدمة التي يستحقها.

٥- نسبة مئوية من الراتب الاجمالي الذي تقاضاه عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحق به حسب قرار اللجنة الطبية. وإذا كانت العاهة الجسمانية تجعله مقعداً أو عاجزاً عن اعالة نفسه بنفسه، فيدفع له تعويض يعادل راتب سنة كاملة على اساس آخر راتب اجمالي شهري تقاضاه.

ج- يدفع مقدار التعويض المنصوص عليه في هذه المادة بقرار من مجلس العمداء استناداً الى قرار اللجنة الطبية.

المادة ٨-أ- توفي أي من العاملين بسبب عمله أو في أثناء قيامه به فيدفع لعائلته تعويض يعادل راتب سنة كاملة على اساس الراتب الاجمالي الشهري الاخير وذلك بالاضافة الى الحقوق المالية الاخرى التي يستحقها من الجامعة.

المادة ٩-أ- انتهت خدمة أي من العاملين في الجامعة دون ما يستوجب حرمانه من حقوقه بموجب احكام هذا النظام فيدفع له أو لعائلته في حال وفاته المبالغ المستحقة له من المكافآت والتعويضات عن مدة خدمته في الجامعة.

المادة ١٠-أ- يجوز للجامعة ان تبرم لمصلحة العاملين فيها عقد تأمين جماعي ضد جميع الحوادث والطوارئ بحيث لا تتجاوز قيمة هذا العقد مقدار الراتب السنوي الاجمالي لأي منهم وعلى اساس اعلى مربوط الدرجة التي كان يشغلها عند ابرام عقد التأمين .

ب- لا تعفى الجامعة من مسؤولياتها تجاه العامل المتضرر اذا لم تدفع له شركة التأمين التعويض الذي يستحقه بموجب العقد الجماعي المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة واذا التزمت الشركة بدفع هذا التعويض تصبح الجامعة في حل من التزاماتها المذكورة في البند (٥) من الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام .

المادة ١١- يصدر مجلس العمداء التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٣/٢٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمقتسمات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الدكتور عبد السلام العبادي	ايمن المجالي	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة

وزير الداخلية	وزير السياحة والآثار	وزير الخارجية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
نايف القاضي	عقل بلتاجي	عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية
			توفيق كريسبان

وزير الزراعة	وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير المالية
المهندس هاشم الشبول	الدكتور عزت جرادات	عبد الغايل	الدكتور ميشال مناركو

وزير الشباب والرياضة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الأشغال العامة والإسكان
وزير المياه والري بالوكالة	وزير الصحة بالوكالة	المهندس حسني أبو شيدا
سعيد شلقم	الدكتور محمد جمعه الوحش	

وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل	وزير البريد والاتصالات
وزير التخطيط بالوكالة	المهندس عيسى أيوب	الدكتور عبد الله طوقان
الدكتور محمد الحلايقة		

وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الثقافة	وزير العدل
المهندس وائل صبري	وزير الإعلام	خلف مساعده
	صالح قلاب	

محضر المجلس



لحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٠

نظام معدل لحوافز الأطباء والصيادلة

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لحوافز الأطباء والصيادلة لسنة ٢٠٠٠ )  
ويقرأ مع النظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي  
وماطرا عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) و اضافة الفقرة  
(ب) اليها بالنص التالي :-

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يصرف ، بناء على  
تنسيب اللجنة الفنية ، الحافز للطبيب والصيدلي الذي تقل خدمته عن  
ثلاث سنوات اذا كان يعمل في أي منطقة نائية من المملكة تحدد  
بقرار من الوزير .

المادة ٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً : باضافة عبارة ( تزيد على مدة شهرين ) بعد عبارة ( دورة تدريبية )  
الواردة في البند (٣) منها .

ثانياً : باضافة البند (٦) اليها بالنص التالي :-

٦- اذا اوقف عن العمل بقرار من الوزير عند احالته الى المجلس  
التأديبي او الى المدعي العام او المحكمة وفقاً لاحكام نظام  
الخدمة المدنية المعمول به .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠٠/٤/٤

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ايمن المجالي	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة
وزير الداخلية نايف القاضي	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريسنان
وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير المعمل عبد الغايز	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير للتعمية الاجتماعية الدكتور محمد جمعة الوحش	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير المياه والري الدكتور كامل محادين	
وزير الصناعة والتجارة وزير التخطيط بالوكالة الدكتور محمد الحارثية	وزير النقل المهندس عيسى أيوب	وزير الشباب والرياضة سمير شقم	
وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير البريد والاتصالات بالوكالة المهندس وائل صبري	وزير الثقافة وزير الإعلام صالح قلاب	وزير العدل خلف مساعده	وزير الصحة الدكتور مصلح الطراونة

محفوظ

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٨٣) بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠ المتضمن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين التي تم التوقيع عليها في المنامة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٨ بشكلها التالي:

## اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة البحرين

بشان

تشجيع وحماية الاستثمار

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين حكومة للمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"، رغبةً منهما في إيجاد ظروف ملائمة لتكثيف النشاط الاستثماري لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛

وإدراكاً منهما بأن تشجيع تلك الاستثمارات وحمايتها المتبادلة حسب اتفاقية ثنائية من شأنها حفز النشاط الاقتصادي والاستثماري والعمل على تدعيم وزيادة الازدهار في كلا الدولتين؛ قد اتفقتا على ما يلي :

## المادة (١)

تعريف

يقصد لإغراض هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة أدناه للمعاني المبينة إزاءها إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك :

## ١- "الاستثمارات" :

تعني كل نوع من أنواع الأصول المستثمرة في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين وفقاً لقوانين وأنظمة ذلك الإقليم والتي تشمل بصفة خاصة وبدون حصر :

أ. الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق أخرى للملكية ، مثل الرهون العقارية ، والرهون الأخرى والكفالات؛

ب. أسهم للشركات وسندات وأوراق مالية والحصص في ملكية الشركات؛

ت. الحقوق في الأموال النقدية أو أية التزامات ذات قيمة مالية؛

ث. حقوق الملكية الفكرية (وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر حقوق الملكية الصناعية والحقوق المتعلقة بالنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية وعمليات التصنيع التقني)، والمعرفة الحرفية والسمعة التجارية؛

ج. امتيازات الأعمال التجارية الممنوحة بموجب قانون أو عقد ، وتشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو تطويرها أو استخراجها أو استغلالها.

ولا يؤثر أي تغيير في صورة استثمار الأصول على صفتها كاستثمارات شريطة أن يكون هذا التغيير متوافقاً مع القوانين النافذة في إقليم الطرف المتعاقد الذي أقيمت الاستثمارات على أرضيه.

## ١- "العائدات" :

تعني المبالغ التي تجنى من أي استثمار وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرباح ، القوائد ومكاسب رأس المال ، أرباح الأسهم ، والرسوم والأرباح .

## ٢- "المستثمر" :

هو أي شخص طبيعي يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين وفقاً لقوانين ذلك الطرف المتعاقد أو أي شخص اعتباري مؤسس أو منشأ وفق قوانين ذلك الطرف المتعاقد ، ويقوم استثماره في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

## ٣-١ إقليم :

أ. فيما يتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية : أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك المياه الإقليمية الأردنية بما في ذلك قاع البحر وجميع المناطق الأخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الأردنية حيث يمارس عليها الأردن حق السيادة طبقاً للقوانين الدولية والقوانين الأردنية لغايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصادر الطبيعية سواء أكانت حية أو غير حية وكافة الحقوق الأخرى التي تتواجد في المياه و الأرض وتحت قاع البحر .

ب. وفيما يتعلق بدولة البحرين : الإقليم يعني دولة البحرين شاملة جزرها والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة ، وأي منطقة بحرية واقعة فيما وراء البحار الإقليمية التابعة لدولة البحرين حيث تكون هذه المنطقة أو من المحتمل أن تصبح في المستقبل مصنفة بموجب القانون الوطني لدولة البحرين ووفقاً للقانون الدولي بمثابة منطقة بحق لدولة البحرين ممارسة حقوقها فيما يتعلق بقاع بحارها وتحت سطح تربتها ومواردها الطبيعية.

## المادة (٢)

## تشجيع وحماية الاستثمارات

١- يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بتشجيع وتوفير الظروف الملائمة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لاستثمار رؤوس الأموال في إقليمه ، ويلتزم بالتصريح لرؤوس الأموال المذكورة بالدخول إلى إقليمه مع مراعاة حقه في ممارسة سلطاته المخولة له بموجب قوانينه الداخلية .

٢- ينبغي أن تمنح استثمارات مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة ومنصفة في كل الأوقات وأن توفر لها الحماية الكاملة والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٣- تستفيد عائدات الاستثمارات التي يعاد استثمارها طبقاً لقوانين وأنظمة الطرف المتعاقد المضيف لها بنفس الحماية والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأصلية .

## المادة (٣)

## أحكام المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية

١- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يمنح استثمارات أو عائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه معاملة تقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة لاستثمارات أو عائدات مستثمريه أو الممنوحة لاستثمارات أو عائدات مستثمري أية دولة أخرى .

٢- لا يجوز لأي طرف من الطرفين المتعاقدين في إقليمه أن يمنح مستثمري الطرف الآخر فيما يتعلق بإدارة أو الاستمرار في ، أو استخدام أو التمتع باستثماراتهم أو للتصرف فيها معاملة أقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو المعاملة الممنوحة لمستثمري أي دولة أخرى .

٣- إن معاملة الدولة الأكثر أفضلية يجب ألا تفسر بحيث تلزم طرفاً متعاقداً بأن يمنح استثمارات ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر الميزات الناتجة عن :

- أي اتحاد جمركي قائم أو مستقبلي ، أو منطقة تجارية حرة أو مجلس تعاون إقليمي أو أي اتفاق دولي مماثل يكون أو يمكن أن يصبح أي من الطرفين لإيمتدادين مستقبلاً طرفاً فيه .
- أي اتفاق أو ترتيب دولي يتعلق كلاً أو أساساً باتفاق حول الازدواج الضريبي أو اتفاقيات أخرى على أساس متبادل بشأن أمور الضرائب .

## المادة (٤)

## تعويض الخسائر

١- يتعهد مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين الذين يهزمون استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلى خسائر ناتجة عن حرب أو لراجمات مسلحة أخرى ، أو ثورة ، أو حالة طوارئ قومية ، أو انتفاضة أو عصيان أو اضطرابات في إقليم الطرف المتعاقد المضيف لها بنفس الحماية والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأصلية .



الأخر بمعاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو تلك الممنوحة لمستثمري أي دولة أخرى ، وذلك فيما يتعلق برد الحقوق إلى أصحابها أو ضمان عوض عن خسارة محتملة أو تعويض أو عن أية تسويات أخرى ، مع كفالة حرية تحويل مبالغ تلك التعويضات .

٢- دون الإخلال ، أحكام الفقرة (١) أعلاه من هذه المادة ، يتم رد حقوق مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين ، أو تعويضهم تعويضاً عادلاً وكافياً مع كفالة حرية تحويل مبالغ تلك التعويضات في حال تعرضهم لأي خسائر في أي من الأحوال المشار إليها في تلك الفقرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، وتكون ناتجة عن :  
أ. الاستيلاء على كل أو جزء من استثماراتهم بواسطة قوات أو سلطات الطرف الآخر ؛

ب. تدمير كل أو جزء من استثماراتهم بواسطة قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الآخر إذا لم يكن ذلك التدمير قد تم في معركة قتالية أو تطلبته ضرورة الأحوال .

## المادة (٥)

## التأمين (نزع الملكية)

١- لا يجوز تأمين استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين ، أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لأية إجراءات معادلة للتأمين أو نزع الملكية (يشار إليها فيما يلي بـ "التأمين") في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يتم ذلك الإجراء للمصلحة العامة وعلى أساس غير تمييزي (بدون تفرقة) وفي مقابل تعويض عادل وفعال يدفع فوراً ، على أن يغطي ذلك التعويض القيمة الحقيقية للاستثمارات قبل التأمين مباشرة ، أو قبل نوع خبر التأمين (أيها أسبق) ، ويشتمل ذلك التعويض على فوائد يتم احتسابها بسعر الفائدة التجاري الاعتيادي من تاريخ التأمين وحتى تاريخ الدفع ، ويدفع ذلك التعويض فور تأخير مع إتاحة الانتفاع به وضمان حرية تحويله . ويحق للمستثمرين المتضررين من جراء هذا الإجراء الاحتكام للقضاء الوطني أو أي سلطة مستقلة أخرى تابعة للطرف المتعاقد الذي قام بالتأمين للنظر فوراً بموضوع التأمين وتقييم الاستثمارات المتضررة وفقاً للمبادئ المذكورة في هذه الفقرة .

٢- حيثما يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بتأميم أصول (موجودات) شركة مؤسسة أو مشكلة بموجب القوانين السارية في أي جزء من أجزاء إقليمه ، ويكون في الشركة حصص مملوكة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، يلتزم الطرف الذي يقوم بالتأميم بتطبيق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة بالقدر اللازم لضمان منح تعويض فوري وعادل لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذين يمتلكون حصص الأسهم المذكورة .

## المادة (٦)

## تحويل الاستثمارات وعائدات الاستثمار

## (التحويل الحر)

١- يسمح كل من الطرفين المتعاقدين حسب القوانين والأنظمة والسياسات الوطنية المعمول بها لديه ، ودون تأخير لا مبرر له ، بتحويل المدفوعات التالية بأية عمله قابلة للاستعمال الحر وذلك على سبيل المثال وليس الحصر :

أ. الأرباح الصافية وأرباح الأسهم ، والعوائد ، والمساعدات الفنية ، والأتعاب الفنية ، والفائدة وغير ذلك من الدخل الجاري الناتج عن استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ؛

ب. مبرودات البيع أو التصفية الجزئية أو الكلية لأي استثمار تابع لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر ؛

ج. الأموال المخصصة لسداد الديون والقروض المقدمة من مستثمرين من طرف متعاقد إلى مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر مما اعتبره الطرفان استثماراً ؛

ث. دخول ومكتسبات مواطني أي من الطرفين المتعاقدين المستخدمين والمسموح لهم بالعمل فيما يتصل باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢- تكون أسعار صرف العملة المطبقة على التحويلات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة هي نفس أسعار صرف العملة السائدة في وقت التحويل أو حسب أسعار الصرف التي يحددها صندوق النقد الدولي وذلك في حالة تعدد أسعار الصرف في الدولة المضيفة .

٣- يتمتع الطرف المتعاقد الذي وظفت الاستثمارات في أراضيها بمعاملة التحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة معاملة مماثلة في أفضليتها للمعاملة التي يمنحها للتحويلات الناتجة عن استثمارات مستثمرين من أي بلد ثالث.

#### المادة (٧)

تسوية النزاعات بين المستثمر وبين الدولة المضيفة

النزاعات التي تنشأ بين مستثمر تابع لأحد الطرفين المتعاقدين وبين الطرف المتعاقد الآخر فيما يخص استثماره، ولم يتم حلها بالطرق الودية خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغه كتابة، يعرض النزاع باختيار المستثمر بقصد تسويته على إحدى الجهات التالية :

أ. إما بموجب قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام ١٩٧٦ وتعديلاتها النافذة أو أية قواعد تحكيم أخرى تضعها اللجنة .

ب. وإما للتحكيم وفقاً لأحكام الفصل الخاص في تسوية المنازعات من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة ١٩٨٠ .

ت. وإما على المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الذي أنشأ بموجب "الاتفاقية المتعلقة بتسوية النزاعات الخاصة بالاستثمارات بين الدول ودرعها الدول الأخرى" المعروضة للتوقيع بواشنطن في ١٨ مارس ١٩٦٥م؛

ث. وإما على السلطات القضائية المحلية للطرف المتعاقد الآخر المضيف للاستثمار .

وإذا اختار المستثمر رفع الدعوى أمام إحدى الجهات المذكورة أعلاه تعذر عليه بعد ذلك رفعها أمام أي جهة أخرى .

#### المادة (٨)

النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١- ينبغي ، إن أمكن ، تسوية النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢- إذا تعذر تسوية النزاع الناشئ بين الطرفين المتعاقدين عبر القنوات الدبلوماسية خلال ستة أشهر ، يجوز عرض هذا النزاع بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم خاصة .

٣- تتكون هيئة التحكيم لكل حالة على حدة كما يلي :

في خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم ، يعين كل طرف من الطرفين المتعاقدين عضواً واحداً في هيئة التحكيم ، ويقوم هذان العضوان بتعيين مواطن دولي ثالثة رئيساً لهيئة التحكيم ، ويتم تعيين الرئيس المذكور خلال شهرين من تاريخ تعيين العضوين .

٤- إذا لم يتم القيام بالتعيينات اللازمة خلال الفترات الزمنية المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة وفي حال عدم التوصل إلى أي اتفاق آخر بين الطرفين ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لأجراء أية تعيينات لازمة . وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة يطلب من نائب رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيينات اللازمة . وإذا كان نائب الرئيس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين ، أو إذا تعذر

محكمة العدل الدولية

عليه القيام بالمهام المذكورة ، فيطلب من عضو محكمة العدل الدولية للتالي في الأقمية ، والذي يجب أن لا يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين ، إجراء التعيينات اللازمة .

٥- تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون تلك القرارات ملزمة للطرفين المتعاقدين . ويتحمل كل طرف تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبله وتمثله في مداوات هيئة التحكيم . وتقتسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف المتبقية الأخرى مناصفة بين الطرفين المتعاقدين ، إلا أنه يجوز للهيئة أن تقرر تحميل أحد الطرفين المتعاقدين القسط الأكبر من التكاليف ، ويكون هذا القرار ملزماً للطرفين . وتحدد هيئة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها .

## المادة (٩)

قيام الطرفين المتعاقدين مقام مواطنيهما

(الحلول)

١- إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو الجهاز المعين من قبله بعمل أية مدفوعات بموجب تعويض تم منحه فيما يتعلق باستثمار في إقليم للطرف الآخر ، وجب على الطرف المتعاقد الآخر الاعتراف بالحقوق المخولة للطرف المتعاقد الأول أو لجهازه المعين قانوناً أو بوثيقة قانونية . وتشتمل على كافة حقوق ومطالبات الطرف الذي تم تعويضه، ويعترف بحق الطرف الأول أو الجهاز المعين من قبله في ممارسة تلك الحقوق وتنفيذ تلك المطالبات بمقتضى حقّه في القيام مقام مواطنيه لذات المسمى والحدود التي يمارسها الطرف الذي تم ضمانه أو تعويضه .

٢- أية دفعت يستلمها الطرف المتعاقد الأول أو الجهاز المعين من قبله بعملات غير قابلة للتحويل بمقتضى الحقوق والمطالبات المكتسبة ينبغي أن تكون متاحة للتصرف الحر من قبل الطرف المتعاقد الأول لأغراض تغطية أية مصروفات تتم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

## المادة (١٠)

تطبيق الأحكام الأخرى

إذا كانت أحكام القانون المطبق في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين ، أو كانت الالتزامات بمقتضى القانون الدولي القائم في الوقت الحاضر ، أو التي تترتب في وقت لاحق لتوقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أحكام الاتفاقية الحالية، تتضمن أحكام عامة كانت أم محددة تخول منح الاستثمارات التي تتم بواسطة المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر تفضيلاً من المعاملة التي توفرها الاتفاقية الحالية ، تعتبر تلك الأحكام غالبية على أحكام الاتفاقية الحالية إلى مدى معاملتها الأكثر تفضيلاً.

## المادة (١١)

مجال التطبيق على الاستثمارات

تطبق أحكام هذه الاتفاقية على الاستثمارات القائمة قبل وبعد سريان هذه الاتفاقية ، بيد أن هذه الاتفاقية لا تنبئ على الخلافات التي قد نشأت قبل سريان مفعولها .

## المادة (١٢)

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تتولى كل دولة متعاقدة إخطار الدولة المتعاقدة الأخرى بإتمام الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة للتصديق على الاتفاقية ووضع أحكامها موضع التنفيذ ، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ استلام آخر الإخطارين .

محكمة العدل



## المادة (١٢)

## مدة الاتفاقية وإنهاؤها

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات ، وتبقى سارية المفعول بعد ذلك ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة وبالطرق الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بالاتفاقية قبل سنة واحدة من تاريخ الانتهاء . وفيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت أثناء سريان الاتفاقية ، يشترط أن تستمر أحكام هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات بعد تاريخ إنهائها ، دون الإخلال بعد ذلك بحق تطبيق أحكام القانون الدولي العام .

وإقراراً بما ورد أعلاه ، قام الموقعان لإنهاء المفاوضات حسب الأصول من قبل حكومتهما الممثلين بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت من أصليين في مدينة المنامة باللغة العربية في ٣ ذو القعدة ١٤٢٠ هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠٠٠ م .



عن حكومة  
دولة البحرين



عن حكومة  
المملكة الأردنية الهاشمية

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٨ بالإستناد لأحكام المادة الثامنة من قانون الكهرباء العام رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ - الموافقة على إتفاقية الربط الثنائية بين شركة الكهرباء الوطنية والمؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية في سورية بصيغتها التالية:-

## الاتفاقية الثنائية

## لربط الكهرباء بين شبكتي كهرباء

## المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

## المادة (١)

١.١ تعتمد في هذه الاتفاقية المصطلحات الواردة في الملحق رقم (١٥) .

## ٢.١ التفسيرات :

٢.١-١ طبقاً للاتفاقية العامة للتبادل التجاري الخاصة بالربط الكهربائي بين الدول الخمس ( مصر ، العراق ، الأردن ، سوريا ، تركيا ) ، والمصادق عليها من الحكومات المعنية والموقعة في عمان في الثالث والعشرين من ذي الحجة عام ١٤١٣ هجرى - الموافق الثالث عشر من حزيران عام ١٩٩٣ ميلادي من وزراء الكهرباء والطاقة في مصر ، والعراق و الأردن و سوريا و نائب وزير الطاقة والموارد الطبيعية في تركيا ، وطبقاً لاتفاقية الربط الكهربائي العامة .

هــن :

شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة بالأردن ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ " الشركة " - ( طرف أول ) .

والمؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية في سوريا ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ " المؤسسة " - ( طرف ثاني ) .  
قد اتفقتا على إبرام هذه الاتفاقية الثنائية للربط .

٢-٢-١ تخضع هذه الاتفاقية ، وملاحقها ، للموافقات الرسمية الأولية والمستمرة اللازمة لإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الربط ولتبادل القدرة الكهربائية والطاقة فيما بين طرفيها مباشرة أو غير مباشرة مع الشبكات الأخرى كما هو مبين في هذه الاتفاقية .

يتعاون الطرفان في اعداد المعلومات والبيانات الفنية أو أية أمور أخرى تتعلق بهذه الاتفاقية ولزمة للموافقات.

### المادة ( ٢ )

#### التزامات وأسس عامة :

#### ١-٢ خصائص الطاقة :

تكون الطاقة الكهربائية المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية على هيئة تيار متناوب ثلاثي الطور، بتردد ٥٠ هرتز ، وبجهود / توترات تشغيل اسمية مناسبة للربط الكهربائي .

#### ٢-٢ المشاركة في الاحتياطي في حالات الطوارئ :

على كل من طرفي الاتفاقية تقديم ما لديه من قدرات / استطاعات توليد فائضة عن أحماله إلى الطرف الآخر في حالات الطوارئ في حدود سعة معدات الربط ولأقصى مدى ممكن غير متعارض مع أمان وسلامة تشغيل شبكته أو مع توفير الخدمات لمستخدميه أو مع تنفيذ التزاماته تجاه الغير بشكل اقتصادي وفعال ومقبول.

#### ٣-٢ التعامل الخاص بالسعات وتبادل القدرة والطاقة الفائضة :

يجوز للطرف الذي يتوافر لديه فائض ( قدرة / استطاعة مؤكدة ) أن يقدم للطرف الآخر مايلي :

- مقدار محدد من القدرة / الاستطاعة المؤكدة والطاقة المرتبطة بها والذي يرغب في بيعه لفترة محددة .
- فائض القدرة / الاستطاعة والطاقة الذي قد يرغب في بيعه في غير أوقات الطوارئ.

#### ٤-٢ تنظيم سريان الطاقة :

يتعاون طرفا الاتفاقية في وضع أسس للتشغيل تحقق الحفاظ على استمرار سريان القدرة / الاستطاعة والطاقة من شبكة لأخرى بحيث تكون أقرب ما يمكن من البرنامج المحدد مسبقاً .

#### ٥-٢ تنظيم سريان القدرة / الاستطاعة الردية :

تتم برمجة سريان القدرة / الاستطاعة الردية والتحكم بها طبقاً لأسس التشغيل والحدود التي تضعها لجنة التشغيل من وقت لآخر .

#### ٦-٢ خدمات شبكات النقل :

يلتزم كل من طرفي الاتفاقية بأن يتيح للطرف الآخر الاستفادة من إمكانيات شبكات النقل لديه بغرض نقل القدرة / الاستطاعة والطاقة للأطراف الأخرى في اتفاقية الربط العامة ، وذلك إلى أقصى مدى يراه غير متعارض مع أمان وسلامة تشغيل شبكته ومع توفير الخدمات لمستخدميه ومع تنفيذ التزاماته تجاه الغير بشكل اقتصادي وفعال ومقبول .

#### ٧-٢ احتياطي التشغيل :

يحفظ كل من طرفي الاتفاقية باحتياطي التشغيل اللازم لشبكته . ويجوز لكل من الطرفين اتخاذ الترتيبات للحصول على احتياطي تشغيل من الطرف الآخر عند توافره .

#### ٨-٢ برامج الصيانة :

يقوم الطرفان بالتنسيق لاعداد برامج الصيانة لمجموعات التوليد وشبكات النقل لديهما، بما يكفل زيادة وثوقية نظاميهما الكهربائيتين والاستفادة من الربط إلى أقصى حد ممكن .

#### ٩-٢ التوسعات :

يتعاون الطرفان بالقدر المطلوب والممكن لتنسيق توسعات التوليد والشبكات الرئيسية بما يكفل زيادة وثوقية نظاميهما الكهربائيتين والاستفادة من الربط إلى أقصى حد ممكن .

## المادة (٣)

## ٢ ملكية وتشغيل وصيانة معدات الربط :

١-٢ يتضمن الملحق (١) وصفا لمعدات الربط ونقاط التبادل ويملك كل من طرفي هذه الاتفاقية ، أو يستأجر ، أو يتعاقد على استعمال معدات الربط الموجودة في أراضيها . على أن هذا الاستئجار أو التعاقد لا يعفى ذلك الطرف ، أي شكل من التزاماته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية .

٢-٢ يكون كل من الطرفين مسؤولاً عن تشغيل وصيانة المعدات التي يمتلكها أو يستأجرها أو يتعاقد على استعمالها ، ويتحمل كافة التكاليف المترتبة على ذلك . ويجوز إجراء أية إضافات أو تعديلات في معدات الربط باتفاق الطرفين .

## المادة (٤)

## ٤-١ التوريد والعد والقياس :

## ١-٤ توريد واستلام القدرة / الاستطاعة والطاقة :

يتم توريد واستلام القدرة / الاستطاعة والطاقة عند نقاط التبادل المعرفة في الملحق رقم (١) .

## ٢-٤ العد والقياس :

يتم تركيب أجهزة عد وقياس مناسبة لتسجيل قراءة كمية القدرة / الاستطاعة والطاقة المتبادلة كل ١٥ دقيقة . وتجرى تسوية للكميات التي سجلتها أجهزة العد والقياس لتحديد كميات القدرة / الاستطاعة والطاقة الموردة عند نقطة التبادل .

ويتم توفير وتركيب وصيانة واختيار أجهزة العد والقياس المعرفة في الملحق (١) طبقاً لمعايير الدقة التي يتفق عليها الطرفان . ويتم ختم عدادات الخاضعة بمعرفة الأطراف المعنية . ولا يجوز نزح هذه الاختام دون موافقة الطرفين . ويجب أن تكون مواصفات أجهزة العد والقياس المطلوب تركيبها من كل من الطرفين عند مواقع العد والقياس ، حسب الوصف الوارد بالملحق (١) .

## ٤-٣ التزام أجهزة العد والقياس :

يتم التزام ساعات جميع أجهزة العد والقياس عند مواقع العد والقياس باستخدام نظام تمديد الموقع الجغرافي "GPS" عن طريق قمر صناعي واحد ، وتكون قراءات أجهزة العد والقياس موقوتة بحيث لا يتجاوز الخطأ واحد من الألف من الثانية . ويتم إرسال جميع القراءات من مواقع العد والقياس المختلفة لدى الأطراف إلى مركز التحكم الرئيسي الخاص بكل طرف لأغراض المراقبة . وتستخدم شبكات الاتصالات لدى الطرفين في المساعدة على ذلك .

## ٤-٤ فحص واختبار أجهزة العد والقياس :

على كل طرف تسهيل مهمة المندوب المفوض من الطرف الآخر لقراءة عدادات المحاسبة ولا بد من التحقق من دقة العدادات بإجراء الاختبارات المناسبة مرة على الأقل كل عام ، أو بناء على طلب معقول من أحد الطرفين إلى الآخر . ولكل من الطرفين الحق في إرسال مندوب عنه لحضور الاختبار .

## ٤-٥ توقف أجهزة العد والقياس :

إذا توقفت أجهزة العد والقياس عن العمل لأغراض الاختبار أو الإصلاح أو بسبب عطل أو خلل بها ، ففي هذه الحالة يتم تمديد كمية القدرة / الاستطاعة والطاقة خلال فترة التوقف أو خلال من القراءات المسجلة بأجهزة عد وقياس أخرى (إن وجدت) ، وإلا فيتم تقديرها والموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل الثنائية .

## ٤-٦ الطاقة المفقودة :

يتم حساب كميات القدرة / الاستطاعة والطاقة المسجلة بأجهزة العد والقياس ، مع مراعاة كمية الفقد في الشبكة بين مواقع العد والقياس ونقاط التبادل ، وذلك لتحديد الكميات الموردة . ويتم حساب هذا الفقد والموافقة عليه من قبل لجنة التشغيل الثنائية .

## المادة (٥)

## ٥-١ أنواع التعامل :

١-٥ إن تصنيف أشكال التعامل موضوع هذه الاتفاقية ، وكذلك الأحكام والشروط والأسعار والرسوم المتعلقة بها موضح في ملاحق الاتفاقية .

٢-٥ جميع الأسعار المحددة في الملاحق هي بالدولار الأمريكي .

٣-٥ تخضع كافة الأسعار الواردة في الملاحق للتعديل بمعرفة لجنة التشغيل الثنائية وفقاً للأوضاع السائدة .



## المادة (٦)

## ٦- الفواتير والدفع :

٦-١ على كل من طرفي الاتفاقية الاحتفاظ بسجل يُحدَّث باستمرار لكميات الطاقة المتبادلة ، وكافة البيانات الأخرى المطلوبة لأغراض أعداد الفواتير وذلك طبقاً للإجراءات المقررة من لجنة التشغيل الثنائية .

٦-٢ يصدر كل من الطرفين فاتورة أو أكثر لأي خدمات تمت خلال الشهر . ويجب أن تتضمن الفواتير كافة المعلومات المناسبة لتحديد الدفعات المستحقة . تعتمد هذه الفواتير وترسل فوراً عقب انتهاء كل شهر . جميع الدفعات المبينة بالفواتير - خاضعة لأي تعديلات لاحقة - تكون مستحقة وواجبة السداد خلال خمسة عشر (١٥) يوماً على الأكثر من تاريخ إصدار الفاتورة ، ويكون الدفع بالدولار الأمريكي بالتحويل البرقي للحساب المصرفي لكل من الطرفين ، أو بأي طريقة أخرى مناسبة يطلبها أي من الطرفين .

وأي مبلغ يتبقى بدون سداد بعد انتهاء فترة الخمسة عشر يوماً المذكورة يترتب عليه فائدة من تاريخ استلام الفاتورة تزيد بنسبة اثنين في المائة (٢٪) سنوياً عن

سعر الفائدة في سوق لندن المالي (ليبور) أو بأي سعر فائدة آخر تحدده اللجنة التوجيهية .

ولأغراض هذه المادة رقم (٦) ، تعتبر الفاتورة قد تم استلامها بعد أربعة أيام عمل من إرسالها بالبريد المسجل ، أو في تاريخ استلامها الفعلي إذا تم التسليم باليد .

٦-٣ إذا اعترض أي من الطرفين على قيمة أية فاتورة سواء كلياً أو جزئياً ، فعليه أن يخطر الطرف الآخر بهذا الاعتراض خلال ثلاثين (٣٠) يوماً على الأكثر من استلام الفاتورة موضحاً له المبلغ محل الاعتراض من الفاتورة وموضوع الاعتراض بإيجاز . وفي هذه الحالة يبذل الطرفان أقصى جهدهما للبت في هذا النزاع خلال مدة مناسبة لزيادة عن ستين (٦٠) يوماً من تاريخ الإخطار المذكور . ويستمر التزام الطرف المعترض بدفع المبلغ محل النزاع في موعد استحقاقه كما هو مبين في المادة ٦-٢ . وفي حال ثبوت عدم أحقية دفع المبلغ المعترض عليه كلياً أو جزئياً يجب إعادته مع فائدة مستحقة من تاريخ الدفع وبالمعدل المنصوص عليه في المادة ٦-٢ .

## المادة (٧)

## ٧- اللجنة الدائمة :

## ٧-١ اللجنة التوجيهية :

يشكل الطرفان لجنة توجيهية دائمة تتألف من أحد كبار المسؤولين لدى كل من الطرفين فإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من حضور اجتماع ما ، فينبوب عنه في هذا الاجتماع شخص يسميه الطرف الذي يتبع له ذلك العضو ، على أن يتم التبليغ فوراً خطياً بكل التعميمات أو الاستبدالات .

تكون رئاسة وأمانة اللجنة التوجيهية بالتناوب كل عام بالترتيب الأبجدي لاسم البلدين . تكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن تنسيق تطوير وتشغيل وحدات التوليد ومعدات النقل في الشبكتين بهدف تحقيق أفضل وثوقية وكفاءة في الشبكتين وفي معدات الربط كما تصدر اللجنة التوجيهية قواعداً وأساساً محددة لتنفيذ ومراقبة هذه الأهداف .

## ٧-١-١ الأهداف والمهام :

تسعى اللجنة التوجيهية إلى تحسين وثوقية وكفاءة الربط والشبكات التي تم ربطها كما تعتمد بيانات أساسية مشتركة للشبكتين وتتيح عمل دراسات شاملة للتوسعات ومراجعة دراسات النظم والتشغيل لتضمن توافقها مع المعايير والقواعد التي اتفق عليها الطرفان . تشمل مهام اللجنة التوجيهية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

- وضع معايير مشتركة للوثوقية .
- تحديد قواعد التخطيط والتشغيل .
- مراقبة ومتابعة هذه القواعد .
- المراجعة الدورية لاداء كل شبكة .
- مراجعة أي مشروعات ربط جديدة أو توسعات بين الطرفين .

## ٧-١-٢ قرارات اللجنة التوجيهية :

كافة القرارات التي تتخذها اللجنة التوجيهية بموجب هذه الاتفاقية تكون كتابية وتوقع من أعضاء اللجنة .

٢-١-٧ التفقيات:

يتحمل كل من الطرفين النفقات الخاصة بالعضو التابع له في اللجنة التوجيهية. وأية نفقات مشتركة تتحملها اللجنة لأعمال تتعلق بالربط يتقاسمها الطرفان بالتساوي أو بأية نسبة أخرى توافق عليها اللجنة التوجيهية.

٢-١-٧ الإعلام على السجلات والمستندات:

بناء على طلب اللجنة التوجيهية يتعين على كل من الطرفين تزويدها فوراً بكافة المستندات اللازمة لإثبات أية وقائع متعلقة بالاتفاقية.

٢-٧ لجنة التخطيط:

يشكل الطرفان لجنة تخطيط دائمة تتألف من عضوين من كل طرف يتمتعان بصلاحيات ومسؤوليات فنية عالية. فإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من حضور اجتماع ما، فينبوب عنه في هذا الاجتماع شخص يسميه الطرف الذي يتبع له ذلك العضو، على أن يتم التبليغ فوراً وخطياً بكل التعيينات أو الاستبدالات.

تكون رئاسة لجنة وأمانة لجنة التخطيط بالتناوب كل عام بالترتيب الأبجدي لأسم البلدين.

وتعتبر لجنة التخطيط مسؤولة عن تنظيم تطوير معدات الربط، ولذا فعليها تبادل المعلومات من خططها المستقبلية. ويتعين على كل طرف في كل عام تحديد متطلبات الانتاج والطاقة على مدى عشرة أعوام، على أن توضع هذه الخطة طويلة الأجل على أساس توقعات الاحمال وحد الاحتياطي المطلوب الاحتفاظ به كما يجب أن تتضمن الخطة المشتريات الثابتة ومحطات القوى الجديدة والزيادات الكبيرة في الحمل الطاقة. ويتم إطلاع الطرف الآخر واللجنة التوجيهية بهذه الخطط طويلة الأجل. ويوصى بأن تجتمع لجنة التخطيط مرة في العام لتجليل هذه الخطط طويلة الأجل والتحقق من مطابقتها للقواعد المقررة من اللجنة التوجيهية.

٢-٧ الأهداف والمهام:

على لجنة التخطيط التحقق من التنسيق بين تخطيط الشبكات لدى الطرفين بحيث يراعى في التخطيط الشامل للشبكات قواعد الوثوقية والاداء المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وغيرها من الأسس المقبولة.

تشمل مهام لجنة التخطيط على سبيل المثال لا الحصر مايلي:-

- مراجعة توقعات الاحمال لفترة التخطيط.
- مراجعة برامج التوسع في التوليد والنقل.
- مراجعة كميات القدرة والطاقة المتاحة على المدى الطويل للتبادل بين الطرفين.
- تبادل المعلومات التي تثبت كفاية وحدات التوليد والنقل الموضوعة في الخطة.
- مراجعة أي مشروعات ربط جديدة بين الطرفين وأية تعديلات مطلوبة في كل من الشبكتين قد تؤثر على مقدرة الربط.
- دراسة إمكانية إضافة معدات لتحسين أداء الربط.

٢-٧ قرارات لجنة التخطيط:

جميع القرارات التي تتخذها لجنة التخطيط طبقاً لهذه الاتفاقية تكون كتابة وتوقع من أعضاء اللجنة.

٣-٧ التفقيات:

يتحمل كل من الطرفين النفقات الخاصة بالأعضاء التابعين له في لجنة التخطيط وأية نفقات مشتركة تتحملها اللجنة لأعمال تتعلق بالربط يتقاسمها الطرفان بالتساوي أو بأية نسبة أخرى توافق عليها لجنة التخطيط.

٢-٧ الإعلام على السجلات والمستندات:

بناء على طلب لجنة التخطيط يتعين على كل من الطرفين تزويدها بكافة المستندات اللازمة لإثبات أية وقائع متعلقة بالاتفاقية.

٣-٧ لجنة التشغيل:

٣-٧-١ يشكل الطرفان لجنة تشغيل ثنائية تتألف من عضوين على الأقل من كل طرف - عادة ما يكون أحدهما مدير التشغيل والآخر له صلة بتخطيط النظام الكهربائي وأعداد التعرفة. فإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من حضور أي اجتماع ينبوب عنه في هذا الاجتماع شخص يسميه الطرف الذي يتبع له ذلك العضو، على أن يتم التبليغ فوراً وخطياً بكل التعيينات والاستبدالات. ويتولى كل من الطرفين رئاسة وأمانة لجنة التشغيل بالتناوب كل عام طبقاً للترتيب الأبجدي لأسم البلدين.

٣-٧ الأهداف والمهام:

إن لجنة التشغيل مفوضة بالقيام نيابة عن الطرفين بكافة الأمور اللازمة لضمان توافر القدرة / الاستطاعة والطاقة ودفع قيمتها طبقاً لأحكام ونصوص هذه الاتفاقية التفاضلية للربط. وأية اتفاقية أخرى سارية المفعول بين الطرفين.

تشمل مهام لجنة التشغيل بوجه خاص على سبيل المثال لا الحصر مايلي :-

- كافة الامور المتعلقة بعملية تشغيل شبكات الربط الخاصة بالطرفين .
- كافة الامور المتعلقة بالقياس والحاسبة وإعداد القوائم الخاصة بتبادل القدرة / الاستطاعة والطاقة وغيرها من الامور المتعلقة بذلك .
- تنسيق برامج الصيانة بين الطرفين .
- الموازنة بين توقعات الاحمال على المدى القصير ومتطلبات الاستطاعة التوليدية والطاقة .
- النظر في أي أمور تشغيل أخرى قد تظهر خلال تنفيذ هذه الاتفاقية أو التي تحال إليها .
- احتساب الفاقد من الطاقة وتحديد ما يخص كل من الطرفين منها .
- مراجعة واعتماد ثوابت التشغيل اللازمة لإدارة شبكة الربط .

#### ٢-٧-٢ قرارات لجنة التشغيل :

جميع القرارات التي تتخذها لجنة التشغيل الثنائية طبقا لهذه الاتفاقية تكون كتابة وتوقع من كافة أعضاء اللجنة .

#### ٢-٧-٤ النفقات :

يتحمل كل من الطرفين النفقات الخاصة بالأعضاء التابعين له في لجنة التشغيل . وأية نفقات مشتركة تتحملها اللجنة لأعمال تتعلق بالربط يتقاسمها الطرفان بالتساوي أو بأية نسبة أخرى توافق عليها لجنة التشغيل .

#### ٢-٧-٥ الاطلاع على السجلات والمستندات :

يتعين على كل من الطرفين تزويد لجنة التشغيل عند الطلب بكافة المستندات اللازمة لإثبات أية وقائع متعلقة بهذه الاتفاقية ولأغراض المراجعة الحسابية المتعلقة بالاتفاقية ويحق لمراجعى الحسابات التابعين لكل من الطرفين الإطلاع على المستندات المطلوبة عن طريق لجنة التشغيل .

#### ٢-٧-٦ اتفاقيات لجنة التشغيل :

إن أية إتفاقية تعد من قبل لجنة التشغيل وفقا لهذه الإتفاقية يجب أن تثبت خطيا وتوقع من قبل كافة أعضاء اللجنة .

بموجب هذا القرار ، فإن اللجنة قد قررت أن تكون هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها ، وأن تكون هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها ، وأن تكون هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها .

#### ٤-٧ السرية :

تعتبر السجلات والمستندات وكافة البيانات السرية الأخرى المطلوبة لأغراض المراجعة ملكية خاصة للطرف الذي قدمها ولايجوز الإطلاع عليها لغير المديرين والمسؤولين المعنيين التابعين للطرف الذي طلبها . ولايجوز إطلاع أى شخص آخر عليها إلا بموافقة كتابية من صاحب المعلومات .

#### المادة (٨)

#### ٨-١ استمرارية الخدمة :

يلتزم كل طرف ببذل العناية المناسبة للمحافظة على استمرارية الخدمة من حيث توريد وتلقي القدرة الكهربائية والطاقة كما هو مبين في هذه الاتفاقية . فإذا انقطع إمداد الخدمة لأي سبب ، يتعين عندئذ إزالة سبب الانقطاع واستعادة الأوضاع العادية للتشغيل وإبلاغ الطرف الآخر بها بأسرع مايمكن .

#### المادة (٩)

#### ٩-١ القوة القاهرة :

على كل من طرفي الاتفاقية بذل كل جهد مناسب لتنفيذ التزاماته المترتبة على هذه الاتفاقية . غير أنه قد تنشأ ظروف قاهرة يمكن أن تمنع أو تعوق تنفيذ أحد الطرفين لالتزاماته وترجع لأسباب خارجة عن إرادته . ومن بين هذه الظروف : تعطل المعدات ، الفيضانات ، الزلازل ، العواصف ، الصواعق ، الحرائق ، الانفجارات ، الاوبئة ، الحروب ، الشغب ، الاضطرابات المدنية ، الاضطرابات العمالية ، الإضراب ، التخريب ، القيود التي تفرضها محكمة أو سلطة عامة . على أن تكون هذه الظروف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها .



فلذا أصبح أحد الطرفين غير قادر على تنفيذ أى من التزاماته نتيجة لهذه الأسباب، فإنه يعفى من التنفيذ بقدر ما تعرض لهذه العوامل المانعة أو المعوقة. غير أنه يلتزم ببذل العناية المناسبة والاجتهاد لمعالجة هذا الوضع بكل سرعة، ولا يكون مسؤولاً عن أى إصابة وضرر أو خسارة ناجمة من هذا العجز عند التنفيذ.

على أن نفس الاضطرابات والاضطرابات العمالية يرجع كلية إلى تقدير الطرف الذى يعانى من المشكلة.

ويلتزم الطرف الذى تأثر بظروف القوة القاهرة أن يخطر الطرف الآخر فوراً وأن يعالج الوضع بأسرع ما يمكن.

### المادة (١٠)

#### ١- المسؤولية القانونية

لا يجوز لأي من الطرفين الادعاء ضد الطرف الآخر بسبب حدوث تلف غير متعمد في الشبكات والأنظمة الخاصة به أو تعطيلها عن العمل لأي مدة نتيجة لوقوع حادث في الشبكات أو الأنظمة الخاصة بالطرف الآخر وبدون مساس بعمومية النص السابق، لا يعتبر أى من الطرفين مسؤولاً عن أى خسارة أو ضرر يلحق الطرف الآخر أو الغير وذلك إذا توقف توريد القدرة والطاقة أو انخفض لأي سبب أو إذا ارتفع أو انخفض الجهد عند الطرف الآخر، أو إذا تأثر بأي شكل لأية فترة من الزمن.

ولا يجوز لأي من طرفي الاتفاقية الادعاء ضد الطرف الآخر عن أية مسؤولية تعرض لها نتيجة لأضرار لحقت بطرف ثالث لأي سبب من الأسباب.

### المادة (١١)

#### ١١- القانون الناقد :

١-١١ تخضع هذه الاتفاقية ويتم تفسيرها طبقاً لقانون كل بلد في نطاق أراضيه.

٢-١١ إن لغة الاتفاقية هي اللغة العربية والانجليزية.

### المادة (١٢)

#### ١٢- التنازل :

لا يجوز لأي طرف من طرفي الاتفاقية التنازل اختياريًا منها أو عن الالتزامات الواردة عليه فيها بدون موافقة كتابية من الطرف الآخر.

### المادة (١٣)

#### ١٣- تاريخ النفاذ والسريان والانهاء :

١-١٣ تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد توقيعها من الطرفين، ويستمر سريانها ونفاذها إلى وقت إنهاؤها.

٢-١٣ تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد موافقة السلطات المختصة في البلدين.

٣-١٣ يتعين على كل طرف من الطرفين إبلاغ الطرف الآخر بموافقة السلطات في بلده على الاتفاقية فإذا لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر بالموافقة خلال ١٨٠ يوماً من توقيع هذه الاتفاقية، عندئذ تعتبر الاتفاقية نافذة المفعول.

٤-١٣ يجوز إنهاء هذه الاتفاقية في أى وقت باتفاق الطرفين، يمكن لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية بإخطار كتابي مسبق مدته ٥ سنوات للطرف الآخر علماً بأن هذا الانهاء لا يخل باستكمال تنفيذ أية اتفاقية أخرى سارية بين الطرفين.

### المادة (١٤)

#### ١٤- تسوية المنازعات :

أى نزاع قد يجرى فيما بين الطرفين بخصوص هذه الاتفاقية ولا يمكن تسويته ودياً حتى بعد عرضه على جهات ملية لدى الطرفين خلال (٦٠) يوماً يحال إلى التحكيم وفي هذا

الصدد، يتعين على الطرف الذى يعتزم اللجوء للتحكيم إبلاغ الطرف الآخر بالبريد المسجل مع إشعار بالاستلام. ويتضمن الكتاب المسجل اسم المحكم الذى يعينه الطرف الذى يطلب التحكيم، وعلى الطرف الآخر تعيين محكم منه خلال شهر.

يجتمع الحكمان المذكوران خلال ( ١٥ ) يوما من تاريخ تسميتهما لتعيين محكم ثالث من أحد أطراف الربط الأخرى غير المعنية بهذا النزاع إذا لم يصل الحكمان إلى اتفاق خلال ( ١٥ ) يوما من اجتماعهما بالنسبة لتعيين المحكم الثالث تتم عندئذ الاستعانة بغرفة تجارة باريس لتسمية المحكم الثالث وتطبق في ذلك القواعد النافذة لديها وذلك خلال ( ٦٠ ) يوما .

تجتمع هيئة التحكيم في إحدى دول أطراف الربط غير المعنيين في النزاع ، وإذا لم يمكن ذلك تتخذ باريس مكانا لهذا الاجتماع .  
تكون القرارات التي يتم التوصل إليها من قبل هيئة التحكيم نهائية وملزمة للأطراف المعنية .

### المادة ( ١٥ )

#### (١٥) المراجعة والتعديل :

١-١٥ تخضع بنود هذه الاتفاقية للمراجعة بناءً على طلب أي من الطرفين . فإذا تم الاتفاق - بناءً على هذه المراجعة - على وجود إجحاف أو مشكلة ما ، أو عيب غير لازم لرفضه نصيب في هذه الاتفاقية أو تصرف أو سلوك ما من أحد الطرفين ، ففي هذه الحالة يحاول الطرفان تعديل الاتفاقية أو إضافة ملحق عليها بحيث يزول هذا الإجحاف أو المشكلة أو العيب .

٢-١٥ أية تعديلات قد تبدو مستحسنة تتم كتابة بمعرفة الممثلين المفوضين لكل طرف .  
٣-١٥ في حال وجود أي تعارض بين الاتفاقية التجارية العامة وهذه الاتفاقية فتكون الأولوية للاتفاقية التجارية العامة .

### المادة ( ١٦ )

#### (١٦) ملاحق الاتفاقية :

الملاحق التالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ، وهي كما يلي :  
الملحق (١) معدات الربط / نقاط التبادل / ومواقع القياس  
الملحق (٢) التكاليف المتزايدة والمتناقصة  
الملحق (٣) الطاقة الاحتياطية ، طاقة الاختيار ، الطاقة الإضافية والطاقة المتسربة  
الملحق (٤) الانتظام اليومي  
الملحق (٥) الاستطاعة على المدى القصير  
الملحق (٦) طاقة التزويد  
الملحق (٧) الاستطاعة الساعية  
الملحق (٨) الطاقة الاقتصادية والطاقة الاقتصادية المؤكدة

الملحق (٩) استطاعة وطاقة التباين  
الملحق (١٠) خدمة النقل  
الملحق (١١) الخدمة المثلى  
الملحق (١٢) التحكم الآلي في التوليد  
الملحق (١٣) احتمالية فقدان الأحمال  
الملحق (١٤) الجهد  
الملحق (١٥) مصطلحات واردة في الاتفاقية

وإثباتاً لما تقدم حرر ووقع الطرفان هذه الاتفاقية في عمان يوم الخميس الموافق ١٩٩٩/١/٣٠

مدير عام شركة الكهرباء الوطنية	مدير عام المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية
المساهمة العامة	المهندس وضاح النابلسي

تم توقيع هذه الاتفاقية تحت رعاية:-

وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الكهرباء
في المملكة الأردنية الهاشمية	في الجمهورية العربية السورية
المهندس سليمان أبو عليم	المهندس منيب صالم الدهر

### ملحق ( ١ ) معدات الربط / نقاط التبادل ومواقع القياس

فيما يلي وصف لمعدات الربط ونقاط التبادل ومواقع العد والقياس لدى كل من الطرفين :-

#### أ- معدات الربط :

تتضمن معدات الربط لدى الطرفين مايلي :

#### ١-١ الجانب السوري

- توسيع محطة تحويل عدرا (٢) بإضافة خلية خط كاملة بتوتر ٤٠٠ ك.ف وإنشاء محطة تحويل في دير علي ٤٠٠ ك.ف. تحتوي على ٤ خلايا.
- خط نقل هوائي مفرد الدارة توتر ٤٠٠ ك.ف. يعمل بتيار متناوب بطول ٨٧ كم من الحدود السورية حتى محطة تحويل دير علي .
- خط نقل هوائي مفرد الدارة توتر ٤٠٠ ك.ف. بطول ٧٠ كم من محطة تحويل دير علي الى محطة تحويل عدرا (٢).
- تجهيزات الاتصالات والمراقبة والتحكم عن بعد وأجهزة العد والقياس (الرئيسية والاحتياطية) للقدرة / الإستطاعة والطاقة الفعلية والرديئة (..... KWH , KVARH , KW , KVAR ) .

#### ١-٢ الجانب الأردني

- توسيع محطة تحويل جنوب عمان ٤٠٠ ك.ف. بإضافة خليتين كاملتين ٤٠٠ ك.ف. وإنشاء محطة تحويل في شمال عمان ٤٠٠ ك.ف. تحتوي على ٦ خلايا.
- خط نقل هوائي مزدوج الدارة جهد ٤٠٠ ك.ف. يعمل بتيار متناوب بطول ٤٠ كم من محطة تحويل جنوب عمان ٤٠٠ ك.ف. الى محطة تحويل شمال عمان ٤٠٠ ك.ف.
- خط نقل هوائي مفرد الدارة جهد ٤٠٠ ك.ف. يعمل بتيار متناوب بطول ٦٠ كم من محطة تحويل شمال عمان وحتى الحدود السورية .
- تجهيزات الاتصالات والمراقبة والتحكم عن بعد وأجهزة العد والقياس (الرئيسية والاحتياطية) للقدرة / الإستطاعة والطاقة الفعلية والرديئة (..... KWH , KVARH , KW , KVAR ) .

### ٣-١) أي معدات أخرى يحددها لجنة التشغيل في الجانبين

#### ٤-١) معدات متنوعة

وهي المعدات والوسائل الإضافية اللازمة للعد والقياس والقياس من بعد لأغراض التشغيل والحاسية والوقاية ومراقبة الاحمال والاتصالات وغيرها من التجهيزات التي قد يعتبرها الطرفان ضرورية لتحقيق التشغيل الملائم لمعدات الربط .

#### ٣) نقاط التبادل

تقع هذه النقاط عند الحدود الأردنية السورية على خط النقل جهد ٤٠٠ ك.ف. الذي يربط محطة تحويل شمال عمان ٤٠٠ ك.ف. (في الجانب الأردني) ومحطة دير علي ٤٠٠ ك.ف. (في الجانب السوري) ويقطع الحدود الأردنية السورية قرب منطقتي جابر ونصيب (حسب الخط المرفق) .

#### ٣) مواقع العد والقياس

- ١-٢) تقع مواقع العد والقياس في محطات التحويل التالية :-
- محطة تحويل شمال عمان ٤٠٠ ك.ف. في الأردن
- محطة تحويل دير علي ٤٠٠ ك.ف. في سوريا

٢-٢) أي موقع عد وقياس آخر يتم تحديده بمعرفة لجنة التشغيل .

#### ٤) وصف أنظمة العد والقياس

المواصفات التالية خاصة بأجهزة العد والقياس عند مواقع القياس :

#### ٤-١) يتضمن كل جهاز قياس مايلي :-

- مجموعة واحدة للطاقة المستوردة (ميجاوات ساعة ، ميجا فار ساعة) .
- مجموعة واحدة للطاقة المصدرة (ميجاوات ساعة ، ميجا فار ساعة) .
- كل مجموعة تتضمن عدادات رئيسية وعدادات احتياطية .
- مجمع بواسطة نظام الحاسوب / طباعة .



## ٢-٤ مواصفات أجهزة العد والقياس هي :

- مطابقة لمعايير IEC ٦٨٧
- ذات دقة ٠,٢ بالنسبة للميجارات ساعة ، ٠,٥ بالنسبة للميجافار. ساعة .
- ثلاثية التعرّف بالنسبة للميجارات ساعة ، وتعريف واحدة بالنسبة للميجافار. ساعة .
- تحافظ على سلامة الأداة ودرجة الدقة عند تغير توتر التغذية المساعدة يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪

## ٣-٤ يقوم المجمع بواسطة نظام الحاسوب / الطباعة بالعمليات التالية :-

- تجميع وتسجيل القراءات الثلاث للميجارات ساعة واحمالها ميجاراط .
- بيان الحد الأقصى الشهري للميجارات لكل ربع ساعة خلال أوقات الذروة .
- طباعة الطلب المتجمع في كل ربع ساعة .

## ٤-٤ لأجهزة العد والقياس الإمكانيات التالية :

- الاتصال من بعد مع مركزي التحكم الرئيسيين للبلدين .
- إرسال الإشارة عند تعطلها إلى موقع المراقبة و التحكم المعني .
- تلقى إشارات تزامن التوقيت الخارجية .

وأيه تعديلات أو إضافات على أجهزة القياس يمكن اقتراحها من قبل لجنة التشغيل .

## ملحق ٢

## التكاليف الإضافية والتكاليف المتناقصة

## (١) التكاليف الإضافية (المتزايدة)

عند استخدام تعبير " التكاليف الإضافية (المتزايدة) " في هذه الاتفاقية فإنها تعني هنا إما تكاليف يتملها أحد طرفي الاتفاقية لتزويد الطرف الآخر بالطاقة أو لحجز قدرة له والتي لم تكن ليتملها لو لم يتم حدوث هذا التبادل .

وعناصر التكاليف الإضافية (المتزايدة) عندما يتم التزويد بالطاقة من مصادر في شبكات للبائع تكون عادة احتياطي دوار أو لأغراض أخرى تتضمن على سبيل المثال لا الحصر مايلي :-

- أي تكاليف إضافية (متزايدة) للوقود و/أو تكاليف استخدام المياه
- أي تكاليف يتم تحميلها للطاقة التي تحمل محل الطاقة المائية المخزنة
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) للصيانة
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) للعمالة
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) أخرى مثل التكاليف المتعلقة بنقل و شحن وتسرب المياه ... الخ
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) أو وفر في النقل
- أي ضرائب إضافية (متزايدة) قابلة للتطبيق أو منح بديلة للضرائب

عند التزويد بالطاقة من مصادر في شبكات البائع يتم تشغيلها خصيصاً و كلية للتزويد بالطاقة أو لحجز قدرة / استطاعة له فحينئذ تشمل التكاليف الإضافية (المتزايدة) كل التكاليف المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى مايلي متى كان ذلك ملائماً :

- أي تكاليف لتشغيل المرحل
- أي تكاليف خاصة بحفظ المرحل في حالة استعداد للتشغيل
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) لصيانة المرحل
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) خاصة بالعمالة المستخدمة لتشغيل المرحل
- أي تكاليف لبدء تشغيل التوربين
- أي تكاليف لدوران التوربين بدون أحمال
- أي تكاليف إضافية (متزايدة) لعمالة التوربين

عند التزويد بالطاقة من مصادر في شبكات البائع فإن التكاليف الإضافية (المتزايدة) يمكن أن تتضمن مبلغاً إضافياً زيادة من القيمة الحالية يغطي التكاليف المستقبلية المتوقع تحملها نتيجة عملية التبادل . وتتم الموافقة على طرق حساب وتطبيق هذه المبالغ الإضافية كتابة بمعرفة لجنة التشغيل .

## (٢) التكاليف المتناقصة

عند استخدام تعبير التكاليف المتناقصة بالنسبة للأمور المتعلقة بهذه الاتفاقية فإنه يعنى المجموع الصافي للتكاليف القابلة للتطبيق كما تم تعريفها أعلاه والتي يمكن تجنبها من قبل الطرف الذي يتم تزويده بالطاقة .

## ملحق ٣

الطاقة الاحتياطية ، طاقة الاختبار ،  
الطاقة الإضافية ، الطاقة المتسربة

## ١ - الطاقة الاحتياطية :

تعرف الطاقة الاحتياطية بأنها طاقة تباع لتمكين المشتري تجنب إجراءات فصل أعمال لديه ولا يتوفر لدى البائع طاقة تزيد من احتياطي التشغيل .

لا يخفف المشتري هذه الطاقة إلى احتياطي تشغيله ، إذ ينحصر تأثيرها في زيادة الاحتياط الدور عند .

وعلى البائع اعتبار هذه الطاقة ضمن احتياط التشغيل لديه .

مالم تتم موافقة لجنة التشغيل على خلاف ذلك فإن تكاليف الطاقة الاحتياطية ستكون معادلة لتكاليف الطاقة الخاصة بقدرة الانتاج اليومية .

## ٢ - طاقة الاختبار :

تعرف طاقة الاختبار بأنها الطاقة التي يزود بها أحد الطرفين الطرف الآخر بفرض اختبار المعدات المتصلة بطريق مباشر أو غير مباشر بمعدات الربط لدى كل من الطرفين . وتكون لشبكات التوريد والاستقبال الاستطاعة المناسبة لتغطية أعمالها ولا يجوز للطرف الذي يتلقى الطاقة ادراج طاقة الاختبار لتحقيق متطلبات احتياطي التشغيل لديه وعلى الطرف الذي يزود الطاقة ادراج طاقة الاختبار في احتياطي التشغيل لديه .

مالم تتم موافقة لجنة التشغيل على خلاف ذلك فإن طاقة الاختبار التي يتلقاها أحد الطرفين تعاد للطرف الآخر خلال الـ ٩٠ يوماً التالية لنهاية الاختبار وبنفس النسبة التي تورد فيها في ساعات الذروة والساعات خارج الذروة .

ولأغراض هذا الملحق فإن التعبير "ساعات الذروة" عادة مايعنى الفترة بين الساعة ٨:٠٠ والساعة ٢٢:٠٠ بالترقيم الملحق لدى المشتري في أي يوم من أيام الأسبوع بخلاف أيام العطلات أما تعبير الساعات خارج الذروة فتعنى كل الساعات الأخرى .

## ٣ - الطاقة الإضافية :

تعرف الطاقة الإضافية بأنها الطاقة التي لم تتضمنها هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى بين الطرفين والتي يمكن تبادلها بين الأطراف علاوة على التزامات الطرف المورد أو احتياجات شبكته . ويتم الاتفاق في لجنة التشغيل من حين لآخر على شروط وأسعار وتكاليف الطاقة الإضافية .

## ٤ - الطاقة المتسربة :

تعرف الطاقة المتسربة بأنها الفرق بين الطاقة المتبادلة الفعلية والطاقة المتبادلة المبرمجة ، والطاقة المتبادلة المبرمجة المستخدمة في تحديد الطاقة المتسربة هي صافي مجموع القراءات المأخوذة من البرامج المستخدمة في المحاسبة على الطاقة بمقتضى هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى بين الطرفين . ويتم تحديد " التبادل الفعلي " و " التبادل المبرمج " بمعرفة لجنة التشغيل . ومالم يتم الاتفاق في لجنة التشغيل على خلاف ذلك فإن الطاقة المتسربة يتم موازنتها بأعادة كمية مساوية من الميجاوات ساعة في أوقات يتم الاتفاق عليها .

## ملحق ٤

## الاستطاعة اليومية

تعرف الاستطاعة اليومية بأنها القدرة المباعة يومياً (مع أو بدون الطاقة) لتمكين المشتري من تغطية أعماله واحتياطي تشغيله والتزاماته المؤكدة . ويحدد المشتري السعة اليومية المشتراة في احتياطي تشغيله بينما يستقطعها البائع من احتياطي تشغيله . ولأغراض هذا الملحق فإن لفظ "يومياً" يعنى فترة ٢٤ ساعة تنتهى عند الساعة ٢٤:٠٠ . وتسري الشروط والأسعار والتكاليف الآتية على شراء قدرة الاستطاعة اليومية مالم توافق لجنة التشغيل على خلاف ذلك بالنسبة للتزويد في حالات محددة :

١ - في الظروف العادية يتم طلب الاستطاعة اليومية في اليوم السابق . وفي حالات الطوارئ يتم اعداد برنامج بمجرد ظهور الحاجة إلى مساعدة مستمرة . وأي تزويد طارئ يستمر لأقل من ٢٠ دقيقة متواصلة سواء كان مبرمجاً أو لم يكن يتم تصنيفه كطاقة متسربة .

٢ - يستمر تزويد الاستطاعة اليومية إلا إذا رأى الطرف المورد أن التزويد متعذر أو لا ينصح به بسبب ظروف طارئة أو غير متوقعة .

## ٣- تسري الأسعار والتكاليف التالية على الاستطاعة اليومية :

## (أ) تكاليف الاستطاعة :

١- تكون تكاليف الاستطاعة التي يتم تخصيصها ١٦٠ دولار أمريكي / ميجاوات / يوم ، يسري هذا السعر على أقصى قدر من الاستطاعة اليومية المحفوظة أو التسي يتم التزويد بها في أية ساعة من ذلك اليوم أو

٢- السعر أو الأسعار بالدولار الأمريكي / ميجاوات / يوم التي تتم الموافقة عليها بمعرفة لجنة التشغيل .

## (ب) تكاليف الطاقة :

تكون تكاليف الطاقة التي يتم التزويد بها كل ساعة القيمة الأكبر مما يلي :

١٠٪ من التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) كما تم تعريفها في ملحق رقم ٢ أو :  
السعر أو الأسعار بالدولار الأمريكي / ميجاوات ساعة التي توافق عليها لجنة التشغيل .

٤- يجوز للطرف المشتري أن يقوم بإلغاء كل أو جزء من الاستطاعة اليومية المبرجة الموردة وذلك بموجب إشعار مناسب غير أنه يتحمل تكاليف إلغاء بنسبة ١٠٪ من أي تكاليف يتكبدها الطرف المورد في الإعداد للتزويد المذكور بما لا يقل عن ١٢٪ من تكاليف الطلب اليومي للإستطاعة الملغاة .

٥- إذا قام الطرف المورد بتخفيض الاستطاعة اليومية من القدر المحدد لمدة ٣٠ دقيقة متواصلة أو أكثر خلال فترة التخصيص اليومية بسبب متطلبات شبكته ، فيمكن للطرف المستقبل إلغاء شراء الاستطاعة اليومية خلال ذلك اليوم ويدفع فقط مقابل الطاقة التي تلقاها بالفعل .

٦- إذا كان الطرف المورد يقوم بشراء استطاعة يومية أو مايعادلها من طرف ثالث خارج عن هذه الاتفاقية لتزويد الطرف الآخر فإن تكاليف مثل هذا الامداد تكون ١٠٪ من التكاليف التي يتحملها الطرف المورد في سبيل الحصول على هذه الاستطاعة أو مايعادلها من الطرف الثالث وتوزعها وتتكون هذه التكاليف المسددة من إجمالي المبلغ المدفوع من قبل الطرف المورد والتي لم يكن ليتخطتها في حالة عدم التبادل بالإضافة إلى التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) للفقد الكهربائي في شبكة الطرف المورد .

## ملحق ٥

## الاستطاعة على المدى القصير

تعرف الاستطاعة على المدى القصير بأنها الاستطاعة والطاقة المرتبطة بها المباعة لمدة أسبوع أو أكثر لتكمل أو تحل محل استطاعة توليد متاحة في شبكة المشتري ، ويدرج المشتري هذه الاستطاعة في احتياطات تشغيله ، بينما يستقطعها البائع من احتياطات تشغيله . ولأغراض هذا الملحق فإن لفظ " أسبوع " يعني أية فترة مكونة من سبعة أيام متتالية ويمكن للأطراف الترتيب لشراء أو تبادل استطاعة للمدى القصير بالشروط والمعدلات والتكاليف التالية ما لم توافق لجنة التشغيل كتابة على غير ذلك بالنسبة لعملية توريد بذاتها .

١- يقدم عادة الطلب الخاص بالاستطاعة للمدى القصير كتابة ويوضح به :

- الحد الأقصى للقذرة / الاستطاعة ( للميجاوات ) المطلوبة .
- تقدير للحد الأقصى للطاقة ( ميجاوات ساعة ) المطلوبة
- الفترة الزمنية المطلوب خلالها الاستطاعة والطاقة
- الفترة الزمنية التي يتم خلالها إعادة الاستطاعة والطاقة عيناً إذا كان ذلك ممكناً .

٢- تتم موافقة لجنة التشغيل كتابة على الترتيبات والشروط لكل عملية تبادل وتسري الشروط التالية ما لم يتم الاتفاق كتابة على خلاف ذلك :

(أ) يحتفظ الطرف المورد بقدرة التوليد والنقل اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الذي يتلقاها خلال فترة التخصيص .

(ب) إذا استحدثت ظروف غير متوقعة تؤدي في تقدير الطرف المورد للمساس بأمان التوريد لشبكته فإن للطرف المورد الحق في أن يطلب من الطرف الآخر أن يخفف استجوابه إلى أي قدر يحده الطرف المورد . وعلى الطرف الآخر أن يستجيب في الحال .

٣- تسري الأسعار والتكاليف التالية على الاستطاعة قصيرة المدى :

ملحق ٥



## (أ) تكاليف الاستطاعة

١- تكون تكاليف الاستطاعة ١٦٠ دولار أمريكي / ميجاوات / أسبوع لكامل فترة التخصيص على أساس الحد الأقصى من هذه الاستطاعة المخصصة لكل أسبوع أو :

٢- السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات / أسبوع التي يتم الاتفاق عليها في لجنة التشغيل .

## (ب) تكاليف الطاقة :

تكاليف الطاقة المرتبطة بالعملية والموردة كل ساعة ستكون القيمة الأكبر مما يلي :

- ١١٠٪ من التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) لهذه الطاقة كما تم تعريفها في الملحق رقم ٢ أو :
- السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات ساعة التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

٤- يجوز للطرف الذي يحصل على الطاقة أن يلقي كلاً أو بعضاً من الاستطاعة قصيرة المدى المبرمجة وذلك بموجب إشعار مناسب غير أن هذا الطرف يتحمل تكاليف إلغاء بنسبة ١١٠٪ من أية تكاليف يتكبدها الطرف المورد في سبيل إعداد البرنامج المذكور على ألا تقل هذه التكاليف عن ١٢٪ من قيمة الاستطاعة للمدى القصير الملقاة .

٥- إذا انخفضت استطاعة المدى القصير بمعرفة المورد عن الكمية المخصصة لمدة ٣٠ دقيقة متتالية أو أكثر خلال الفترة اليومية للتخصيص بين الساعة ٨:٠٠ والساعة ٢٢:٠٠ بالتوقيت المحلي لدى المشتري بسبب متطلبات شبكة المورد فإن تكاليف الطلب الأسبوعي للاستطاعة للمدى القصير بالنسبة للأسبوع الذي تم خلاله التخفيض المذكور يتم تخفيضها بمقدار ١٦٠ دولار أمريكي / ميجاوات من الاستطاعة المخفضة ( أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل ) للتخفيض من كل يوم يسري فيه هذا التخفيض بما لا يتجاوز ١٦٠ دولار / ميجاوات ( أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل ) وذلك خلال أي أسبوع واحد .

٦- لن تكون هناك تكاليف لتبادل نفس الكميات من الاستطاعة قصيرة المدى ( أي في توريد وإعادة لهذه الاستطاعة والطاقة مبنياً ) .

## ملحق ٦

## طاقة الترشيد

تعرف طاقة الترشيد بأنها الطاقة المباعة لإضافة مخزون طاقة أو توفير مصادر الوقود في شبكة المشتري . هذا التعامل عادة لا يتضمن استطاعة وحسب في احتياجات تشغيل البائع . ويجوز للطرفين إجراء ترتيبات لشراء أو تبادل طاقة الترشيد وفقاً للشروط والأسعار والتكاليف التالية مالم توافق لجنة التشغيل كتابة على خلاف ذلك بالنسبة لتعامل بذاته :

١- يقدم طلب طاقة الترشيد كتابة في العادة ويبين فيه مايلي :

- تقدير للميجاوات ساعة المطلوبة من الطاقة
- الفترة الزمنية التي تطلب الطاقة خلالها
- الفترة الزمنية التي تعاد خلالها الطاقة مبنياً إذا كان ذلك ممكناً .

٢- الترتيبات والشروط لكل تعامل يتم الموافقة عليها كتابة بمعرفة لجنة التشغيل . وتسري الشروط التالية مالم يتم الاتفاق كتابة على خلاف ذلك :

( أ ) يحتفظ المورد بقدرة التوليد والنقل اللازمة وأنواع الوقود والمخزون للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف المستقبل خلال فترة التخصيص .

( ب ) إذا استجدت ظروف غير متوقعة من شأنها - في تقدير الطرف المورد - أن تجعل التزامه بس بامان التشغيل لشبكته فإن للطرف المورد الحق في تخفيض أو إلغاء التزامه .

( ج ) تتعرض طاقة الترشيد للانقطاع في أي وقت بموجب إشعار مناسب .

٣- لن يكون هناك تكاليف مقابل التبادل المكافئ لطاقة الترشيد ( أي توريد وإعادة هذه الطاقة مبنياً ) .

٤- تقدر لجنة التشغيل تكاليف طاقة الترشيد .

## ملحق ٧

## الاستطاعة الساعية

تعرف "الاستطاعة الساعية" بأنها الاستطاعة - مع أو بدون الطاقة - المباعة على أساس الاستطاعة الساعية لتمكين المشتري من تغطية أعماله واحتياطي تشغيله والتزاماته المؤكدة . ويتم شراء الاستطاعة الساعية فقط إذا كان المشتري لم يتعمد ترك وحدات توليد معطلة أو تجنب شراء استطاعة أخرى مقابل لأسباب اقتصادية . ويُدْرَج المشتري الاستطاعة الساعية المشتراة في احتياطيّات تشغيله ويستقبل هائج من احتياطيّات تشغيله . وتسري الشروط والأسعار والتكاليف التالية على شراء الاستطاعة الساعية مالم توافق لجنة التشغيل على خلاف ذلك بالنسبة لعملية توريد بذاتها :

- في الظروف العادية يقدم طلب الاستطاعة الساعية في الساعة السابقة
- يستمر توريد الاستطاعة الساعية إلا إذا رأى الطرف المورد أن التوريد متعذر أو لا ينصح به بسبب ظروف طارئة أو غير متوقعة
- تسري الأسعار والتكاليف التالية للتوريد بالساعة :

## (١) تكاليف الاستطاعة

- تكون تكاليف الاستطاعة ٧ دولار / ميجاوات / ساعة مطبقة على أقصى مقدار للاستطاعة ساعية المفصلة أو الذي يتم توريدها في الساعة أيهما أكبر .
- السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات / ساعة التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل .

## (٢) تكاليف الطاقة

- تكاليف الطاقة المرتبطة بالتعامل التي يتم توريدها كل ساعة هي القيمة الأكبر من :
  - ١١٠٪ من التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) لهذه الطاقة كما تم تعريفها في الملحق رقم ٢ أو :
  - السعر أو الأسعار بالدولار / ميجاوات ساعة التي تتم الموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل .

أ- إذا تم تخفيض الاستطاعة الساعية من الكمية المبرمجة لمدة ٢٠ دقيقة متتالية أو أكثر خلال الفترة بالساعة من التخصيص من قبل البائع بسبب متطلبات شبكته ، فيمكن للطرف المستلم أن يُلْغى شراء الاستطاعة الساعية وأن يسدد فقط ثمن الطاقة التي تلقاها بالفعل .

ب- إذا اشترى الطرف المورد استطاعة ساعية أو ما يعادلها من طرف ثالث بفرض تزويدها للطرف الآخر في الاتفاقية فإن تكاليف هذا التوريد تكون ١١٠٪ من التكاليف التي يتكبدها الطرف المورد للحصول على هذه الاستطاعة أو ما يعادلها وتزويدها وتشمل هذه التكاليف ما تكبده الطرف المورد والتي بخلاف ذلك لم يكن ليتكبدها بالإضافة إلى تكاليف الفقد الكهربائي الإضافي ( المتزايدة ) في شبكة الطرف المورد .

## ملحق ٨

## الطاقة الاقتصادية والطاقة الاقتصادية المؤكدة

## الطاقة الاقتصادية :

تعرف الطاقة الاقتصادية بأنها الطاقة المباعة على أساس الساعة لتمكين المشتري من تخفيض أو التوقف عن استخدام التوليد المكلف لديه أو تقليل الاعتماد على مصادر أخرى . قد يكون لدى المشتري قدرة إنتاجية ملائمة لتغطية أعماله ولا يجوز له ادراج الطاقة الاقتصادية ضمن متطلبات احتياطي تشغيله . ويجوز للبائع ادراج هذا التعامل في احتياطي تشغيله . ويجوز لأي من الطرفين أن ينهي أو يعلق الامداد بالطاقة الاقتصادية في أي وقت .

مالم يتم موافقة لجنة التشغيل على توريد معين فإن الثمن الذي يتم دفعه عن الطاقة الاقتصادية لابد أن يسوى بحيث يتقاسم الطرفان بالتساوي الوفورات المكتسبة من عملية التبادل . وسيتم تحديد الوفر بطرح التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) التي تحملها الطرف المورد من التكاليف المتناقصة التي حققها الطرف الذي تلقى هذه الطاقة مع اعتبار بدل لتزايد الفقد أو تناقصه في النقل . وإذا استخدمت طاقة مائية لتحل محل طاقة مولدة بالوقود فإن القيمة التي يتم دفعها ستكون ٨٠٪ من التكاليف المتناقصة للطاقة التي تم استبدالها مطروحاً منها أي تكاليف إضافية تحملها المشتري نتيجة للتوريد . وقد تم تعريف التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) والتكاليف المتناقصة في الملحق رقم ٢ من هذه الاتفاقية .

## الطاقة الاقتصادية المؤكدة :

تعرف الطاقة الاقتصادية المؤكدة بأنها الطاقة والاستطاعة المباعة لتمكين المشتري من وقف بعض انتاجه المقرر أو برمجة استطاعة أقل من مصادر أخرى . ولا يجوز للبائع إيقاف التبادل بدون إعطاء المشتري مهلة مناسبة لبدء التوليد أو عمل ترتيبات أخرى للحصول على الاستطاعة والطاقة . يجوز للمشتري ادراج هذه الاستطاعة المتبادلة ضمن احتياطي تشغيله . وينبغي على البائع أن يطرحها من احتياطي تشغيله .

عادة يتلق الطرفان على فترة سماح عند برمجة تعامل التبادل . ولا يحق للبائع إلغاء بيع الطاقة الاقتصادية المؤكدة قبل انقضاء فترة السماح المتفق عليها .

مالم توافق لجنة التشغيل على توريد معين فإن القيمة التي يتم دفعها مقابل طاقة اقتصاديا مؤكدة تمتسب بحيث يتقاسم الطرفان بالتساوي الوفورات المحققة عن عملية التبادل . وسيتم تحديد الوفرة بطرح التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) التي تحملها الطرف المورد من التكاليف المتناقصة التي حققها الطرف المستفيد من هذه القدرة ومن تبادل الطاقة مع اعتبار بدل الزيادة اللقد في النقل أو تناقصه . وإذا استخدمت طاقة مائية لتحل محل طاقة مولدة بالوقود فإن القيمة التي يتم دفعها ستكون ٨٠٪ من التكاليف المتناقصة للطاقة التي تم استبدالها مطروحا منها أي تكاليف إضافية مطبقة على المشتري نتيجة التوريد . وقد تم تعريف التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) والتكاليف المتناقصة في الملحق رقم ٢ من هذه الاتفاقية .

### ملحق ٩ استطاعة وطاقة التباين

تعرف استطاعة و/ أو طاقة التباين بأنها الاستطاعة أو الطاقة المتبادلة أو المبيعة للاستفادة من تباين متضمني الأحمال أو التقلية بين النظامين .

ويمكن للأطراف ترتيب شراء أو تبادل الاستطاعة و/ أو طاقة تباين وفقاً للشروط والأسعار والتكاليف التالية مالم توافق لجنة التشغيل كتابة على خلاف ذلك من أجل عملية توريد معينة :

١ - يقدم طلب استطاعة أو طاقة التباين في الظروف العادية كتابة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء تبادل الطاقة المتباينة ويضمن فيه على :

- ١- الحد الأقصى للميجاوات المطلوب
- ٢- تقدير الحد الأقصى للميجاوات سامة من الطاقة المطلوبة
- ٣- الفترة الزمنية التي تطلب الاستطاعة أو الطاقة خلالها
- ٤- الفترة الزمنية التي سيتم خلالها إعادة الاستطاعة والطاقة عيناً متى كان ذلك ممكناً
- ٥- تلم توافق لجنة التشغيل كتابة على الترتيبات والشروط بكل تبادل
- ٦- مالم يتم الاتفاق كتابة على غير ذلك تطبيق الشروط التالية :
- ٧- يخصص المورد المورد قدرة التوليد والنقل اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف المستفيد خلال فترة الخصم

(ب) إذا استعمل الطرفان طاقة التباين في ظل الظروف المورد إلى أن هذا الامداد يعرض لخطر التقليل من المورد إلى أن يطلب من الطرف الآخر أن يخفف ما يستجره إلى أقصى الحدود بحسب ما يطلبه المورد أن يستجيب في الحال .

٤- يتم تطبيق الاسعار والتكاليف التالية لاستطاعة وطاقة التباين :

### (أ) تكاليف الاستطاعة

ستكون تكاليف الاستطاعة ٩٦٠ دولار أمريكي/ميجاوات/ اسبوع لفترة كاملة من التخصيص على أساس الحد الأقصى لهذه الاستطاعة التي يتم تخصيصها قبل أسبوع أو : السعر أو الاسعار بالدولار/ميجاوات/اسبوع التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

### (ب) رسوم الطاقة

تكاليف الطاقة المرتبطة المورد كل ساعه هي الأكبر من : ١١٠٪ من التكاليف الإضافية ( المتزايدة ) لهذه الطاقة كما تم تعريفها في الملحق رقم ٢ أو السعر أو الاسعار بالدولار/ميجاوات ساعة التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

٢- يمكن للطرف الذي يتلقى الطاقة أن يلغى كل أو بعض الامداد باستطاعة التباين المبرمجة بأشعار مناسب على أن يتحمل هذا الطرف تكاليف إلغاء ١١٠٪ من أي نفقات يتكبدها الطرف المورد في الاعداد لبرنامج الامداد بالقدر المسمى بما لا يقل عن ١٢٪ من تكاليف استطاعة التباين الملغاة .

٣- إذا انخفضت استطاعة التباين عن الكمية المخصصة لمدة ٣٠ دقيقة متتالية أو أكثر خلال الفترة اليومية للتخصيص بين الساعة ٨٠٠ والساعة ٢٢٠٠ بالتوقيت المحلي في بلد المشتري بسبب الطرف المورد لظروف متطلبات شبكته فإن تكاليف الطلب الاسبوعي لاستطاعة التباين بالنسبة للأسبوع الذي تم خلاله التخفيض المذكور سيتم تخفيضها بنقدار ١٦٠ دولار/ميجاوات ( أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل ) للتخفيض من كل يوم يسري فيه التخفيض بما لا يتجاوز ٩٦٠ دولار/ميجاوات ( أو أي معدل آخر توافق عليه لجنة التشغيل ) خلال اسبوع واحد .

٤- لن تكون هناك تكاليف لتبادل كميات متساوية من استطاعة التباين (أي في إعادة توريده هذه الاستطاعة والطاقة عيناً) .



## ملحق ١٠ خدمة النقل

فيما يلي شروط وأسعار وتكاليف خدمة النقل مالم توافق لجنة التشغيل على خلاف ذلك بالنسبة لكل تعامل على حده .

### أ- القدرة الودية

يتبادل الطرفان قدرة ودية مقدارها صفر أو ابقاء هذا التبادل عند الحد الأدنى ومع ذلك فإن شروط وأسعار وتكاليف انتقال القدرة الودية ستحدد بمعرفة لجنة التشغيل .

### ب- خدمات النقل

تعرف خدمة النقل بأنها توريد الطاقة و/ أو الاستطاعة عبر نظام وسيط من أو إلى نظام آخر ضمن أطراف اتفاقية الربط العامة .  
تمثل تكاليف النقل أجراً مقابل استخدام شبكات النقل للنظام الوسيط لكافة العمليات التي تستخدم أو تعجز هذه الشبكات .

ويتم دفع تكاليف النقل دائماً من قبل المشتري ما عدا حالة العمليات للطاقة الاقتصادية حيث يدعم هذه التكاليف بمعرفة كل من البائع والمشتري وفقاً لصيغة تقاسم الوفر .

تعد جداول لكافة تكاليف النقل لكميات الطاقة لكل ساعة بساعة قبل الامداد .

يقوم الطرف الذي يطلب خدمة النقل بدفع التكاليف التالية الى الطرف الذي يقدم الخدمة ، مالم تتفق لجنة التشغيل على خلاف ذلك لتعامل معين . حيث يتم تقدير التكاليف باعتبار الطاقة والاستطاعة المبرمجة للإمداد الى الطرف الطالب للخدمة .

وستكون تكاليف العبور ٢ دولارات / ميغاوات ساعة بالإضافة الى تعويض عن الفقد الإضافي ( المتزايد ) . وهذا التعويض من الفاقد إما أن يدفع وفقاً لسعر سبق تحديده أو يتم تعويضه بناءً على اعادة من الميجاوات ساعة بمعرفة البائع . ويتم تقدير طريقة تعويض الفاقد بمعرفة

في حالة التبادل الاقتصادي تكون تكاليف العبور هي قيمة التعويض المذكور أعلاه أو ١٠٪ من الوفر بين نظامي البائع والمشتري أيهما أكبر .

في حال الحاجة إلى خدمات نقل بين نقاط تبادل أخرى بخلاف تلك التي حددت في هذه الاتفاقية تقوم لجنة التشغيل بتحديد تكاليف هذه الخدمة .  
بالإضافة الى تكاليف النقل أعلاه سيتم تعويض فاقد النقل الإضافي ( المتزايد ) وفقاً للقيم التي يتم موافقة لجنة التشغيل عليها .

لن يدخل في الحساب ما يكتسب اثناء النقل ويكون ناشئاً عن عمليات خدمة النقل

### ج- مراجعة تكاليف النقل

ستخضع تكاليف النقل وفاقد النقل لمراجعة سنوية بمعرفة لجنة التشغيل .

### د- اعتبارات الفاقد

ينشأ فاقد النقل بسبب نقل الاستطاعة والطاقة عبر شبكات النقل

- عندما يدخل نظامان في التبادل فإن كل نظام يتحمل فاقدته الداخلية

- عندما يكون هناك تبادلان أو أكثر من خلال معدات الربط يتم تقييم الفاقد باستخدام التكلفة الحدية لكل تعامل حسب أولويته . يقيم أولاً الفاقد الناتج عن المساعدة الطارئة ثم يقيم التأثير الحدي لعمليات الاستطاعة المؤكدة وهكذا .

- يقاس مقدار التبادل منذ نقطة التبادل للمشتري ولذلك فإن الفاقد في معدات نقل النظام الوسيط تغذى من شبكات البائع .

- بالنسبة لتبادلين أو أكثر بنفس مستوى الأولوية سيتم استخدام الترتيب الزمني وبالنسبة لحالة التبادل الاقتصادي الخاصة فإن الأولوية تكون للتبادل الذي يحقق أعلى الوفورات .

وعلى المشتري أن يتحمل قيمة الفاقد في معدات نقل النظم الوسيطة .

## ملحق ١١

## الخدمة المثلى

تعرف الخدمة المثلى بالعمليات التي تجري لتحسين وثوقية الخدمة لأحد أو لكلا النظامين مع أو بدون نقل طاقة .

والشروط والأسعار والتكاليف المتعلقة بالخدمة المثلى ستكون حسبما يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التشغيل لكل نوع من الخدمة على حدة .

## ملحق ١٢

## التحكم الآلي في التوليد

تعاريف:

منطقة التحكم هي نظام كهربائي قادر على ضبط توليده للمحافظة على برنامج التبادل مع الأنظمة أخرى ويشاركه في ضبط تردد الربط . والتحكم الآلي في التوليد هو الأداة التي تضبط توليد المنطقة أياً في منطقة تحكم من مواقع مركزي للحفاظ على تبادليته المبرمجة بالإضافة إلى مساهمة منطقة التحكم في ضبط التردد .

المتطلبات :

١- يقوم طرفاً هذه الاتفاقية بتشغيل استطاعة توليد كافية خاصية للتحكم الآلي للوفاء بالتزاماتها مع توازن العمل مع التوليد والبرامج التبادلية لأحماهم ولتقديم المساهمة الملائمة في ضبط التردد .

٢- كل الأحكام والتوليد والخلل التي تعمل كجزء من الأنظمة المرتبطة يجب أن تكون ضمن النطاق المسموح به للمنطقة التحكم .

٣- تقوم كل منطقة تحكم بتعديل تحكمها الآلي في التوليد في الظروف العادية وفقاً لإمكانيات تردد ربط الربط .

٤- إن كان كل منطقة تحكم قادرة على أن تبين وتؤكد للجنة التوجيهية أو مسن ينوب عنها عن قدرته التردد في مسبقها فترافق بدرجة كافية مع استجابة نظامها .

٥- تقوم كل منطقة تحكم بمراجعة ضبط معامل انحياز التردد في الأول من كانون ثاني من كل عام بإعادة حسابات الضبط لتعكس أي تغير في خواص استجابة الوحدات لضبط التردد في المنطقة ويتم رفع تقرير بالقيم الجديدة وطرق تحديدها إلى اللجنة التوجيهية أو من ينوب عنها .

٦- تبين كل منطقة تحكم أن التحكم الآلي للتوليد يتفق مع معايير الأداء المقررة بمعرفة اللجنة التوجيهية أو من ينوب عنها .

٧- تعتبر التعليمات الخاصة بالاتحادات UCPTC , NERC , NORDEL لتشغيل الأنظمة الكهربائية المرتبطة قواعد إسترشادية للتوصيات الفنية للتشغيل المتزامن للنظامين الكهربائيين .

## ملحق ١٣

## إحتمالية فقدان الحمل

يعرف احتمال فقدان الحمل طبقاً لتعريف الـ IEEE بأنه احتمالية زيادة الحمل عن استطاعة التوليد المتاحة محسوباً من منحى الحمل بالساعة على فرض أن الاحمال تكون ثابتة في الساعة .

متطلبات التصميم :

يتم تخطيط استطاعة التوليد لكل طرف بطريقة من شأنها أن لا يزيد احتمال فقدان الحمل بسبب عجز في التوليد عن ٠.٤ يوماً في السنة . بعد الأخذ في الاعتبار الصيانة المبرمجة والفروج الإضطرابي كلياً أو جزئياً والربط الكهربائي مع الأنظمة الأخرى .

متطلبات التشغيل :

سيبذل كل طرف جهده لبرمجة إيقاف وحدات التوليد بطريقة من شأنها أن تكون كافية لمواجهة توقعات الاحمال ومتطلبات إحتياطي التوليد أخذاً بالأمتبار الفروج الإضطرابي لوحدات التوليد .



## ملحق ١٤

## استقواءية الجهد

## متطلبات التصميم :

يتم تخطيط نظام كل طرف ليقدّم مصادر مناسبة للقدرة الردية (كل من السعوية والحثية) وأجهزة التحكم المطلوبة للحفاظ على جهد النظام والربط في الحدود المقبولة لكل من :-

- مستوى الأحمال المتوقعة
- التبادل بين النظامين بالوضع الذي تراه اللجنة التوجيهية ملائماً
- الأحداث الطارئة المحتملة كفصل خطوط نقل أو وحدات توليد .
- تكون مصادر القدرة الردية المطلوبة للحفاظ على جهد النظام تحت سيطرة مسؤول تشغيل النظام لكل طرف .

تجرى دراسات التخطيط المشتركة بمعرفة لجنة التخطيط للتأكد من أن الأنظمة الكهربائية تستطيع الوفاء بالمتطلبات المذكورة .

## متطلبات التشغيل

سيقوم كل طرف بتشغيل مصادر قدرة ردية وضبط منظم الجهد تحت الحمل لضمان بقاء جهد النظام في الحدود المقبولة التي تحددها اللجنة التوجيهية .

يتم التنسيق المسبق بين الطرفين لإختيار معايير مستويات التوتر، ووضعيات منظمات الجهد تحت الحمل و أجهزة التحكم في القدرة الردية .

سيقوم مسؤولو التشغيل في النظامين بمراقبة جهد نظم النقل واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للاحتفاظ بالجهد في الحدود المقبولة المعروفة .

تتضمن الإجراءات التصحيحية مايلي :

- تعديل الأحمال
- تعديل مصادر القدرة الردية
- فصل خطوط النقل
- تشغيل الطاقة المتبادلة
- تعديل الأحمال
- تعديل وحدات توليد

## ملحق ١٥

## مصطلحات واردة في الاتفاقية

Payments	دفع ، دفعات
Delivery	مصدر ، توريد أو مورد
Reception	مستورد ، مستلم
Due	مستحق
Wire transfer	تحويل برقي
LIBOR	ليبور
Steering Committee	اللجنة التوجيهية (لجنة التوجيه)
Officer	مسؤول كبير ، مدير
Efficiency	كفاءة ، مردود
Adequacy	كفاية ، ملائمة
Capability	مقدرة
Performance	أداء
Agreements	اتفاقيات
System Operation Manager	مدير التشغيل
Correlation	توازن - تلازم - توازن
Allocation	تخصيص
Confidentiality	السرية
Liability	المسؤولية القانونية
Claim	مطالبة أو ادعاء أو شكوى
Assignability	تداول
Termination	إنهاء
Incremental Cost	التكلفة الإضافية (المتزايدة)
Decremental Cost	التكلفة المتناقصة
Utilities	مرافق ، قطاعات
Alternating Current	تيار متناوب (متردد)
Phase	طور
Frequency	تردد
Voltage	جهد (توتر - فولطية)
Facilities	معدات (مهمات) ، تجهيزات
Generating Capability	قدرة توليد
Surplus	فائض



Capacity  
Firm Power  
Regulation  
Practices

Reactive Power  
Flow

Reserve  
Schedules

Equipment  
Reliability

Delivery Points  
Synchronization

Measuring Points  
Time tagged

Adjustment  
Transactions

Interchanges  
Circuit

Check  
boiler

Turbine  
Cable

Include  
Rate

Daily Capacity  
Notice

Split Saving  
Assured

ConServation

سعة (استطاعة) ، قدرة  
قدرة مؤكدة (مضمونة)  
تنظيم  
اسس (ممارسات)

قدرة غير فعالة (مراكسة) ، ردية  
تدفق (سريان)

احتياطي  
برامج (جداول)

معدات ، تجهيزات  
اعتماديته ، وثوقية

نقاط التبادل  
تزامن ، توافق

مواقع القياس ، الحد والقياس  
مرفقة

خبط (تصحيح)  
تعامل عمليات

تبادلات ، تبادل  
دائره (داره)

تدقيق (احتياطي) ، تحقق  
مرجل (غلايه - فيزان)

التربين (منف)  
كابل

يدير (يشمل) ، يتضمن  
سعر (معدل)

السعة اليومية ، الاستطاعة اليومية  
اشعار

تقاسم الورق  
مؤكد

ترشيد ، حفظ ، توفير  
مرفقة

مرفقة  
مرفقة

مرفقة  
مرفقة

مرفقة  
مرفقة

تعليمات معدلة لتعليمات المواصفات الواجب

توفرها في صهاريج نقل المواد السائلة والمائية

اولا : اضافة فقره جديده (ز) للماده رقم (٨) من التعليمات وعلى النحو  
التالي (الصهاريج المخصصه لنقل الزيوت النباتيه تدهن باللون الابيض ويكتب  
عليها باللون الاحمر عبارة: صهاريج مخصص لنقل الزيوت النباتيه )  
ثانيا : اعاده ترقيم الفقره (ز) من الماده (٨) من التعليمات لتصبح (ح) .

وزير الداخلية

نايف سعود القاضي

قرار رقم (٣/٦) لسنة ٢٠٠٠

قرار معدل لقرار تنظيم صناعة الأعلاف والأجبار بها

مادة (١) : يسمى هذا القرار (قرار معدل لقرار تنظيم صناعة الأعلاف والأجبار بها  
لسنة ٢٠٠٠) ويقرأ مع القرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي  
بالقرار الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقرار واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

مادة (٢) : إلغاء نص الفقرة (ب) من المادة (١٨) من القرار الأصلي والاستعاضه عنه  
بالنص التالي :-  
( لاتستوفي رسوم اجراء الفحوصات المخبرية لعينات الأعلاف التي تؤخذ  
لغايات الرقابة ) .

وزير الزراعة

المهندس هاشم الشبول